

إن التقييس هو من اللبّات الأساسية لمجتمع المعلومات. والتقييس ليس عنصراً معمارياً أساسياً في مجتمع المعلومات العالمي فحسب، بل أنه يمهد الطريق أيضاً لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بأسعار معقولة وبطريقة يمكن النفاذ إليها في العالم النامي. وتهدف المعايير الدولية إلى تهيئة بيئة تتيح للناس إمكانية الحصول على الخدمات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن التكنولوجيا المستعملة. ويتمثل الهدف من برنامج سد الفجوة التقييسية لقطاع تقييس الاتصالات في تيسير زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال التقييس لضمان أن تحني البلدان النامية الفوائد الاقتصادية المرتبطة بالتطور التكنولوجي، ولكي تنعكس احتياجات ومصالح البلدان النامية بشكل أفضل في عملية وضع المعايير.

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير غاري فيشمان، الرئيس السابق للفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)

ويرجى إرسال آرائكم وتعليقاتكم إلى bsg@itu.int.

ويمكن الاطلاع على هذا التقرير والمواد الأخرى المتعلقة بسد الفجوة التقييسية في

<http://www.itu.int/en/ITU-T/gap>



جدول المحتويات

1	موجز تنفيذي
5	مقدمة
9	1. فوائد الأمانة الوطنية للتقييم ووظائفها
9	1.1 فوائد الأمانة الوطنية للتقييم
11	2.1 وظائف الأمانة الوطنية للتقييم
13	3.1 الوظائف الإدارية
16	2. تطور الأمانة الوطنية للتقييم
18	1.2 أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على المستوى العام
23	2.2 أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى لجان الدراسات
30	3.2 أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى القطاع الشامل
32	4.2 التمويل
35	5.2 تقديرات الموارد
37	3. المسؤوليات والعضوية والقواعد الإجرائية للجان الأمانة الوطنية للتقييم
40	1.3 الوكالة المسؤولة
41	2.3 اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييم الاتصالات (NAC) (لجنة القطاع)
44	3.3 اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييم الاتصالات (T-NAC) (لجنة القطاع)
48	4.3 لجان الدراسات الوطنية
51	5.3 مكتب الأمانة
52	4. خارطة طريق للبلدان النامية لإنشاء أمانة وطنية للتقييم
58	5. جهات الاتصال
60	المختصرات



موجز تنفيذي

ومن سبل تحقيق هذه الأهداف إنشاء أمانة للتقييم على المستوى الوطني. وسيكون للأمانة الوطنية للتقييم هذه وظيفة أخرى هي التحديد الواضح للجهة المنوطة بالتحدث باسم البلد النامي على الصعيد الدولي، مما يزيل أي لبس أو تضارب في الآراء قد يؤدي إلى تأخير أو قلب في بيان مواقف ذلك البلد.

ومن فوائد وجود أمانة وطنية للتقييم تدير هذه الأنشطة زيادة الفاعلية، وتجنب تضارب المواقف في لجنة واحدة أو لجان مختلفة من لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات، ورفع مستوى الوعي المتعلق بتبادل المعلومات مع قطاع تقييم الاتصالات، ونشر المعلومات الواردة من الاتحاد بين الخبراء الملائمين على الصعيد الوطني، ورفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية المحدودة.

ويمكن أن تقدم الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات بمجرد إنشائها عدداً من الوظائف ذات الصلة بعمل القطاع مثل التحضير للاجتماعات الدولية، وإعداد المساهمات وتقديمها، واعتماد الوفود الوطنية وإدارتها، وإعداد الاستجابات الوطنية لطلبات التشاور الواردة من القطاع، ووضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتقييم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر المعلومات الواردة من القطاع على أصحاب المصلحة الملائمين

انطلق قطاع تقييم الاتصالات في مسعى طموح سماه سد الفجوة التقييمية (BSG) بين البلدان النامية والمتقدمة واستهدف به دعم هدف تحقيق المشاركة الكاملة للبلدان النامية في تقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي. وكان من بنود العمل في برنامج سد الفجوة التقييمية مساعدة البلدان النامية في إنشاء أمانة وطنية للتقييم تتولى تنسيق أنشطة التقييم والمشاركة في لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييم الاتصالات.

فبملاحظة استمرار مرور مجالات الاهتمام بتقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتطورات وتغيرات، ومع تعدد الجهات التي تتناولها بين هيئات وضع المعايير، تتبين الأهمية المتزايدة للتنسيق بين الحكومة الوطنية وجهاتها الفاعلة في دوائر الصناعة. أما إن لو يوجد سبيل لمعالجة هذه المجالات التقنية المعقدة على نحو موحد ومنسق، فقد تجد الأطراف الفاعلة في دوائر الحكومة والصناعة اضمحلالاً لفاعليتها وتأثيرها من خلال مواقف غير منسقة ومتضاربة في هيئات وضع المعايير الدولية مثل لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييم الاتصالات.

ولذلك فإنه من مصلحة أي بلد نام أن تتوفر لديه على الصعيد الوطني وجهات نظر وتنسيق وإجراءات عملية لصالح قطاعه العام والخاص.

الموظفين الجدد وترقية الأفرقة الوطنية المخصصة السابقة إلى لجان دراسات وطنية دائمة.

وأخيراً، تبين المبادئ التوجيهية كيف يمكن لأمانة في بلدٍ نامٍ منخرط في لجان دراسات القطاع كلها أو جلها أن تتطور بسلاسة من "أمانة على مستوى لجان الدراسات" إلى "أمانة على مستوى القطاع الشامل". وتوجد في حالة تطبيق خيار الأمانة على مستوى القطاع الشامل، لجنة دراسات وطنية مقابل كل من لجان دراسات القطاع، مع زيادة مناظرة في وظائف الأمانة المساندة، مما يشمل تعهد موقع إلكتروني ونظام لأرشفة الوثائق.

وفي إطار كلٍ من الخيارات الثلاثة (أي أمانة على المستوى العام وأمانة على مستوى لجان الدراسات وأمانة على مستوى القطاع الشامل)، تتولى نفس الهيئة الحكومية التي أنيطت بها المسؤولية عن العلاقات مع قطاع تقييس الاتصالات تنظيم الأمانة وتسييرها. وترفع كل لجنة من اللجان الوطنية التابعة للأمانة، ذات صلة مثلاً بالجمعية العالمية لتقييس الاتصالات أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات أو لجان دراسات معينة في القطاع، مقترحاتها وآرائها إلى الهيئة الحكومية المسؤولة للحصول على موافقة رسمية نيابةً عن الدولة العضو. وتورد المبادئ التوجيهية تقديرات للموارد البشرية والمالية لكلٍ من خيارات الأمانة الثلاثة.

على الصعيد الوطني، وإجازة الطلبات المقدمة من كيانات القطاع الخاص ببلادها للانضمام إلى القطاع. وتوضح وثيقة المبادئ التوجيهية هذه كيفية إنشاء أمانة وطنية من هذا النوع.

وتراعي هذه المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء أمانة وطنية للتقييس (NSS) من أجل قطاع تقييس الاتصالات اختلاف مستوى قدرات التقييس فيما بين البلدان النامية، حيث تبين كيف يمكن إنشاء أمانة على مستوى أساسي بقدر ضئيل للغاية من متطلبات التكلفة أو الموارد الإضافية. وعلى "المستوى العام للأمانة" هذا، يركز البلد النامي أساساً على أنشطة قطاع تقييس الاتصالات العامة رفيعة المستوى، مثل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG)، كما أن من شأنها كذلك أن تستوعب المشاركة في عددٍ محدود من لجان الدراسات التابعة للقطاع من خلال تكوين أفرقة مخصصة متى ما اقتضت الحاجة ذلك.

ويمكن للأمانة أن تتطور بسهولة بالانتقال إلى مستوى أعلى من الانخراط في أعمال القطاع في حالة مشاركة بلد نامٍ ما بشكل متواصل في عددٍ من لجان الدراسات التابعة للقطاع، بحيث تتحول من "أمانة على المستوى العام" إلى "أمانة على مستوى لجان الدراسات" عن طريق إضافة بعض اللجان الوطنية الإضافية لتغطية لجان الدراسات ذات الاهتمام وإضافة بعض



خياراتها من أجل إعداد مساهمات وتقديمها للقطاع، والموافقة على التوصيات، والموافقة على مسائل الدراسة، والموافقة على طلبات الالتحاق بعضوية قطاع تقييس الاتصالات أو مشاركة المنتسبين والهيئات الأكاديمية، واعتماد الوفود، وإجازة طلبات تخصيص حسابات على نظام TIES. وتتضمن تذييلات الوثيقة الملحقة معلومات إضافية بشأن بناء القدرات والتدريب في مجال التقييس، وبشأن حجم المخاطبات الكتابية الرسمية من القطاع وأنواعها.

كما تبين المبادئ التوجيهية، لكل فريق ضمن الأمانة، معلومات عن مسؤولياته وقيادته وعضويته وأساليب عمله، وتعرض خارطة طريق على هيئة خطوات تعين البلدان النامية على إنشاء أمانة وطنية للتقييس بدءاً من التحديد المبدي للأساس القانوني للجهة المسؤولة عن تنظيم عملية الأمانة وإدارتها ووصولاً إلى تحديد المتطلبات من الموارد البشرية والمالية وتكوين اللجان الملائمة على الصعيد الوطني وتعيين قياداتها.

وتسوق الوثيقة الملحقة بالمبادئ التوجيهية نماذج للإجراءات التي تتبعها الأمانة على اختلاف

مقدّمة

يتصدر قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) في الاتحاد الدولي للاتصالات دوماً قيادة الجهود الرامية إلى تحسين قدرات البلدان النامية على المشاركة بشكل كامل في وضع المعايير في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتطبيقها. وما زال التفاوت في القدرات الوطنية على المشاركة بشكل كامل في تقييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً مسهماً في بقاء الفجوة الرقمية بين العالمين المتقدم والنامي وفي انحسار فرص التنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. وهذه المبادئ التوجيهية جزء من برنامج في قطاع تقييس الاتصالات يرمي إلى مساعدة البلدان النامية في التغلب على أوجه القصور هذه وجني منافع المشاركة المزيدة في عملية التقييس التي يياشرها قطاع تقييس الاتصالات.



وتتناول هذه المبادئ التوجيهية كلتا هاتين النقطتين بشكل مباشر.

وتحدد خطة عمل القرار 44 بشأن سد الفجوة التقييسية أربعة برامج لتحقيق هذين الهدفين، ويدور بندان من بنود العمل في خطة العمل حول مساعدة البلدان النامية في إنشاء أمانة للتقييس تتولى تنسيق أنشطة التقييس والمشاركة في لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وتنفيذ مشروعات استشارية مصممة لدعم البلدان النامية في وضع خطط واستراتيجيات وسياسات وما إلى ذلك في مجال التقييس.

وقد تمخضت المرحلة الأولى من برنامج سد الفجوة التقييسية عن وضع مؤشرات وتقديم توصيات ملموسة وممارسات فضلى من أجل تحسين القدرات المتعلقة بالمعايير في البلدان النامية. وقد لوحظت خلال هذه المرحلة فرصة لتضييق الفجوة التقييسية إذا وُجد فهم لأهمية معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يؤدي إلى توفير مستويات كافية من التمويل لأعمال التقييس تصاحبها مستويات مناظرة من التنسيق على الصعيد الوطني للمشاركة في المحافل الدولية المعنية بالمعايير. وقد نشر قطاع تقييس الاتصالات تقريرين هما «قياس فجوات التقييس وتقليصها» (2009)³ و«قدرات البلدان النامية في مجال تقييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» (2012)⁴ في المرحلة الأولى من برنامج سد الفجوة التقييسية.

وقد انطلق قطاع تقييس الاتصالات في مسعى طموح أسماه سد الفجوة التقييسية (BSG)¹ بين البلدان النامية والمتقدمة واستهدف به دعم هدف تحقيق المشاركة الكاملة للبلدان النامية في تقييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الدولي. وهذه الوثيقة ذاتها من منجزات برنامج سد الفجوة التقييسية.

وتعرّف الفجوة التقييسية على أنها تفاوتات بين البلدان النامية والمتقدمة من حيث القدرة على النفاذ إلى المعايير الدولية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيات الاتحاد تعييناً، وتطبيقها والمساهمة فيها والتأثير فيها. ويعبر القرار 44² (سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عن إدراك لتضمن التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في مجال التقييس تفاوتاً في الموارد البشرية الماهرة في مجال التقييس وتفاوتاً في المشاركة الفعالة في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات. كما يعكس القرار 44 إدراكاً لما يلي:

- "مما يكتسي أهمية قصوى للبلدان النامية زيادة مشاركتها في وضع معايير الاتصالات"
- إنشاء أمانات وطنية للتقييس يمكن أن يعزز كلاً من أنشطة التقييس على المستوى الوطني والمساهمة في لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات»

<http://www.itu.int/en/ITU-T/gap/Pages/default.aspx> 1

<http://www.itu.int/pub/T-RES-T.44-2012> 2

http://www.itu.int/dms_pub/itu-t/oth/32/02/T32020000010001PDFE.pdf 3

http://www.itu.int/dms_pub/itu-t/oth/0B/1F/T0B1F0000013301PDFE.pdf 4

• **القسم الثالث:** يقدم تفاصيل عن الأدوار والمسؤوليات والقيادة والعضوية وأساليب العمل للجان التابعة للأمانة الوطنية للتقييم على اختلاف خياراتها وكيفية الارتقاء بسلاسة من كل مستوى من مستويات الأمانة إلى الذي يليه.

• **القسم الرابع:** يعرض خارطة طريق على هيئة خطوات لإنشاء أمانة وطنية للتقييم.

• **القسم الخامس:** الجهات الرسمية للاتصال بالاتحاد.

• **المختصرات:** يعرض المختصرات المستخدمة في هذه المبادئ التوجيهية.

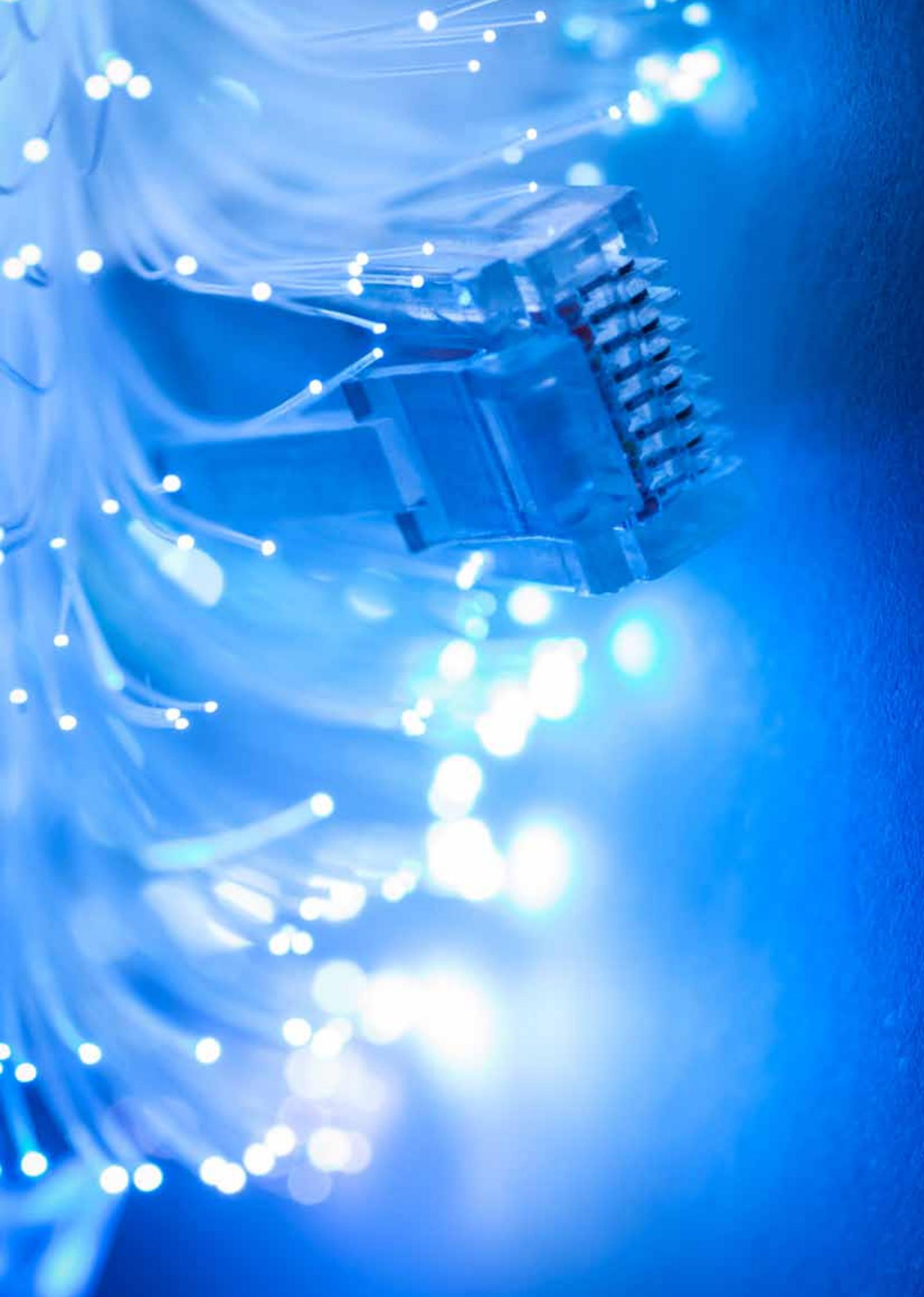
ويقدم ملحق بهذه المبادئ التوجيهية (متاح كوثيقة مستقلة) معلومات وإجراءات تفصيلية لتقديم مساهمات لاجتماعات قطاع تقييم الاتصالات، وتنفيذ الإجراءات الوطنية للموافقة على التوصيات ومسائل الدراسة وإلغائها، وطلب الالتحاق بعضوية القطاع، واعتماد الوفود إلى اجتماعات قطاع تقييم الاتصالات، وطلب حسابات نظام TIES.

وفي المرحلة الثانية، أصدر الاتحاد هذه المبادئ التوجيهية لمساعدة البلدان النامية في إنشاء أمانة وطنية للتقييم (NSS) من أجل قطاع تقييم الاتصالات. وستتمكن البلدان النامية في وجود الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات هذه من تعزيز أنشطتها في مجال التقييم على الصعيد الوطني وواجهة تفاعلها مع لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات ومساهماتها في أنشطة التقييم التي ينفذها القطاع.

وهذه المبادئ التوجيهية منظمة على هيئة أقسام كما يلي:

• **القسم الأول:** يوضح فوائد الأمانة الوطنية للتقييم (NSS) من أجل قطاع تقييم الاتصالات ووظائفها.

• **القسم الثاني:** يحدد ثلاثة خيارات هيكلية للأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات يمكن للبلدان النامية تطبيقها على اختلاف مستويات قدراتها، مع عرض الهيكل التنظيمي والجوانب التمويلية وتقدير للموارد لكلٍ من الخيارات الثلاثة.



1. فوائد ووظائف الأمانة الوطنية للتقييم

1.1 فوائد الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات

ولذلك فإنه من مصلحة أي بلد نام أن يتيح إيجاد وجهات نظر وتنسيق وإجراءات عملية على الصعيد الوطني لصالح قطاعية العام والخاص. ومن سبل تحقيق هذه الأهداف إنشاء أمانة للتقييم على المستوى الوطني. وسيكون للأمانة الوطنية للتقييم هذه وظيفة أخرى هي التحديد الواضح للجهة المنوطة بالتحدث باسم البلد النامي على الصعيد الدولي، مما يزيل أي لبس أو تضارب في الآراء قد يؤدي إلى تأخير أو قلب في بيان مواقف ذلك البلد.

ومن شأن الأمانة الوطنية للتقييم أن تحقق للبلد النامي فوائد، من بينها:

- زيادة الفاعلية من خلال المشاركة والمواقف المنسقة من جانب الأطراف الفاعلة في دوائر الحكومة والصناعة عبر لجان دراسات متعددة تابعة لقطاع تقييم الاتصالات.
- تجنب المواقف المتضاربة التي يرجح أن يُجيد بعضها بعضاً في نفس لجنة الدراسات التابعة لقطاع تقييم الاتصالات أو عبر لجان دراسات ذات صلة على اختلافها.

عندما يلاحظ بلد نام في بيئته الوطنية تزايداً في الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وما يقترن بها من معايير دولية وفي استخدامها، تنشأ حاجة مقابلة إلى تنفيذ عملية على الصعيد الوطني للتعامل مع هذه المعايير القائمة والناشئة. وتتم مجالات الاهتمام الأساسي بالنسبة إلى الدول الأعضاء ومجالات الاهتمام الأساسي بالنسبة إلى الأطراف الفاعلة في دوائر الصناعة بتغيرات متواصلة وتشكل صلب أعمال جهات مختلفة معنية بوضع المعايير، منها لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات، مما يزيد التنسيق فيما بين الأطراف المهتمة والمتأثرة كافة أهمية على أهمية.

فإن لم يوجد سبيل لمعالجة هذه الموضوعات المعقدة على نحو موحد ومنسق، فقد تجد الأطراف الفاعلة في دوائر الحكومة والصناعة اضمحلالاً لفاعليتها وتأثيرها من خلال مواقف غير منسقة ومتضاربة في هيئات وضع المعايير الدولية مثل لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييم الاتصالات.

- رفع مستوى الوعي من خلال واجهة وطنية مركزية لتبادل المعلومات مع القطاع ونشر المعلومات بين الخبراء الملائمين على الصعيد الوطني.
- رفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد التقنية المحدودة من خلال إدارة الوفود الوطنية إلى اجتماعات القطاع وإبلاغ المجموعات الملائمة من الخبراء الوطنيين الذين لا يحضرون الاجتماعات الدولية شخصياً بنتائج تلك الاجتماعات على النحو المطلوب.
- خفض التكاليف من خلال تنسيق المشتريات من منشورات القطاع.
- رفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد التقنية المحدودة من خلال إدارة الوفود الوطنية إلى اجتماعات القطاع وإبلاغ



2.1. وظائف الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات

وقد تكون الوكالة المسؤولة في بعض البلدان وزارة الشؤون الخارجية أو ما يناظرها، بما أن الاتحاد منظمة حكومية دولية تحكمها معاهدة دولية، كما أن من الوارد أن تناط مسؤولية العمل مع الاتحاد في بلدان أخرى بوزارة الاتصالات أو ما يناظرها. ويتناول القسم «تطور الأمانة الوطنية للتقييس» هذا بمزيد من التفصيل.

يمكن تأسيس الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات بحيث تتبع الجهة الحكومية أو المنصب الحكومي الرسمي مما أنيط به مسؤولية العمل مع الاتحاد، أو أي مؤسسة حكومية أخرى تعينها الدولة العضو. ويشار إلى ذلك الكيان فيما يلي من هذه الوثيقة باسم «الوكالة المسؤولة»، على أن تضع كل دولة عضو ما يلائمها من المسميات محل «الوكالة المسؤولة».

الوظائف المحلية للأمانة الوطنية للتقييس

تؤدي الأمانة الوطنية للتقييس عدة وظائف ذات صلة بقطاع تقييس الاتصالات لأنشطة تنفذ محلياً. وتشمل هذه الوظائف، على سبيل المثال، ما يلي:

إدارة الشؤون التنظيمية المركزية للأمانة (مثل التمويل والسلطة القانونية وتكوين لجان استشارية وطنية وتعيين رؤساء اللجان وعمليات الطعن)

نشر المعلومات الواردة من قطاع تقييس الاتصالات بين أصحاب المصلحة الملائمين على الصعيد الوطني

وضع استراتيجيات وسياسات وطنية للتقييس في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تنسيق بناء القدرات لأنشطة التقييس الدولية، مما يشمل منتديات التقييس التي تستهدف سد الفجوة التقييسية

الوظائف التنسيقية للأمانة الوطنية للتقييس

مع قطاع تقييس الاتصالات

تؤدي الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات عدداً من الوظائف ذات الصلة بقطاع تقييس الاتصالات نيابةً عن الوكالة المسؤولة لأنشطة تنفذ على الصعيد الدولي. وتشمل هذه على سبيل المثال ما يلي:

عملية التحضير للاجتماعات الدولية، بما في ذلك صياغة المواقف الوطنية والمساهمات والتمثيل

اعتماد الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الدولية

ترؤس الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الدولية

تمثيل الدولة العضو في الاجتماع الدولي

سياسات إدارة الوفود للفترة السابقة على أي اجتماع دولي وخلالها

تقديم التقارير بعد الاجتماع الدولي

إعداد استجابات للاستفسارات الواردة من قطاع تقييس الاتصالات (مثلاً، الاستجابة للاستبيانات والاستجابة لمشاورات رسمية مع الدول الأعضاء وقرارات الموافقة في حالي عمليات الموافقة البديلة (AAP) وعمليات الموافقة التقليدية (TAP))

إجازة الطلبات المقدمة من كيانات القطاع الخاص ببلادها للانضمام إلى قطاع تقييس الاتصالات

إجازة طلبات تخصيص حسابات على نظام TIES

سواء كانت استجابةً لطلب معلومات أو مساهمةً في أحد اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات، بموافقة الوكالة المسؤولة قبل إخراجها عن نطاق العملية الوطنية. والمفترض أن يستند خبراء الموضوع المشاركون في اللجان التابعة للأمانة فيما

ويحظر، بمقتضى تشريع تمكين ملائم، على أي جهة خلاف الوكالة المسؤولة التحدث باسم الدولة العضو لدى الاتحاد. وترهن مقترحات تبيغات الدولة العضو التي يتفق عليها في اللجنة الملائمة من اللجان التابعة للأمانة كتوصيات،

معظم التبليغات المتعلقة بأعمال القطاع التقنية تعد ويتفق عليها على مستوى اللجان الاستشارية ولا تتدخل الوكالة المسؤولة إلا إذا تعلقت القضايا بسياسات أو نشأت خلافات في الرأي تتطلب تسوية.

ومع ذلك، يجب أن تتيح القواعد الإجرائية للأمانة الوطنية للتقييس ولو وقتاً قصيراً، مما لا يزيد في العادة عن أيام قلائل، لنظر الوكالة المسؤولة في توصيات اللجان الاستشارية والحصول على الموافقة الرسمية من الدولة العضو، حسب اللزوم.

المطلوب اتخاذها، وتجزئ المشاركة في اجتماعات القطاع. ويقتضي أداء ذلك كله بفعالية تقدم مكتب تابع للأمانة دعماً إدارياً ملائماً لكل من يعتمد ممثلاً للدولة العضو لدى قطاع تقييس الاتصالات سواء كان من الأفراد أو المؤسسات أو رؤساء اللجان أو العمليات الوطنية.

يتوصلون إليه من اتفاقات إلى توافق الآراء فيما بينهم بعد تناول جميع الآراء والنظر فيها بإنصاف، بحيث يمرّر التبليغ الموصى به في جل الحالات دون أن تحدث الوكالة المسؤولة فيه أي تغيير أو ترفضه. ولذلك، يشار إلى اللجان التي تتناولها الأقسام التالية من هذه المبادئ التوجيهية باسم اللجان الاستشارية.

ومن أفضل الممارسات المستفادة من بلدان لها خبرة امتدت سنوات واتسعت فشملت قضايا من جوانب عمل قطاع تقييس الاتصالات كافة أن

3.1. الوظائف الإدارية

تعالج الوكالة المسؤولة واللجان الاستشارية التابعة للأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على اختلاف مستوياتها الأمور المتعلقة بسياسات القطاع والاستراتيجيات والتكنولوجيا، وتنظر في إجراءات ومقترحات الآخرين من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، وتحديد الإجراءات

وظائف مكتب الأمانة

رصد الرسائل المعممة الواردة من قطاع تقييس الاتصالات

تتبع تواريخ وجوب موافاة الاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات برد (مثل الاستبيانات، والمشاورات الرسمية مع الدول الأعضاء بشأن إجراءات الموافقة على توصيات ومقترحات حذف مسائل ومقترحات حذف توصيات، والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تاريخ عقد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ومكانه)

التعاون مع رؤساء اللجان الوطنية الملائمة لضمان إرسال ردود على الرسائل المعممة والمشاورات الرسمية الواردة من قطاع تقييس الاتصالات دون تأخير

توزيع المعلومات والوثائق والإعلانات وما شابه مما له صلة بقطاع تقييس الاتصالات على الصعيد الوطني

استضافة موقع إلكتروني وتعهد

وقد يحتوي الموقع الإلكتروني مثلاً على القواعد الإجرائية على الصعيد الوطني، وتوقيتات الاجتماعات الوطنية والدولية، وتقارير ووثائق الاجتماعات الوطنية المحفوظة أرشيفياً، وبيانات الاتصال برؤساء اللجان التابعة للأمانة الوطنية للتقييس

تعهد قوائم تعميم بالبريد الإلكتروني

الترتيب لعقد تدريبات ملائمة للمندوبين إلى اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات

المساعدة في تنظيم اجتماعات اللجان التابعة للأمانة الوطنية للتقييس

تقديم الدعم الإداري من أجل اجتماعات اللجان التابعة للأمانة الوطنية للتقييس، مثل:

الإعلان عن الاجتماع

قاعة الاجتماع

توزيع الوثائق عبر جسور المؤتمرات عن بُعد

حفظ السجلات

معالجة المساهمات الموجهة إلى قطاع تقييس الاتصالات وتقديمها

التأكد من سداد المستحقات السنوية الواجبة على الدولة العضو للاتحاد

التأكد من سداد قيمة مشتريات الدولة العضو من منشورات الاتحاد دون تأخير



2. تطور الأمانة الوطنية للتقييس

تقييس الاتصالات كافة والمشاركة بنشاط في كثير من لجان دراسات القطاع أو معظمها.

وقد صُمت خيارات الأمانة الوطنية للتقييس هذه، بما في ذلك أفرقتها وعملياتها - على نحو يتيح تطوراً سلساً من مستوى إلى الذي يليه. ولا يلزم كل بلد الانتقال إلى أعلى مستوى معروض في هذه المبادئ التوجيهية.

والدور الذي تؤديه الدولة العضو في إنشاء أمانة وطنية للتقييس هو الجمع بين جميع الأطراف المهمة لتساند المصالح العامة في قطاع تقييس الاتصالات، مما يشمل ممثلين للقطاعين العام والخاص. وتستطيع الحكومة إطلاق برامج، بمساعدة من برنامج قطاع تقييس الاتصالات لسد الفجوة التقييسية مثلاً، لدعم جهود بناء القدرات التي تعود على البلاد بمنافع التقييس.

وينبغي إنشاء أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على النحو المقدم في هذه المبادئ التوجيهية في مبدئه على إدراك لاحتمال عدم توافر موارد ومصادر تمويل جديدة مخصصة لهذا العمل، ولذلك فإن نقطة البداية تقوم على هيكلية ووظائف قائمة. وحتى على أبسط المستويات، فإن مجرد الإقدام على إنشاء أمانة وطنية على المستوى العام يعكس التزام الحكومة بالتحرك وارتقاء سلم قدرات التقييس، دون أن يقتضي التزاماً بتأسيس جهاز إداري جديد أو بتلمس مخصصات مالية كبيرة.

يوضح هذا القسم من المبادئ التوجيهية الكيفية التي يمكن بها ترجمة الوظائف المذكورة أعلاه إلى هيكل تنظيمي يدعم مشاركة الدولة العضو في أعمال قطاع تقييس الاتصالات، ويعرض خيارات لهيكليات اللجان الاستشارية من أجل تنفيذ تلك الوظائف. وبما أن لكل بلد مستواه الخاص من القدرات والموارد، فلا يمكن تحديد هيكل تنظيمي واحد يلائم جميع الحالات. فبينما تنحصر القدرات الحالية لبعض البلدان النامية ضمن الحدود الدنيا، فإن البعض الآخر منها سيكون على مستوى متقدم من القدرات، ويبقى الكثير منها على مستوى ما بين هذا وذاك. والمطروح فيما يلي ثلاثة مستويات للأمانة الوطنية للتقييس تستوعب هذه الأوضاع جميعاً، ويشار إلى هذه المستويات الثلاثة كما يلي:

- **المستوى العام (انظر القسم 1.2) - للبلدان النامية ذات الاهتمام العام رفيع المستوى ولكن مشاركتها في أي من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات لا تتجاوز الحد الأدنى.**
- **مستوى لجان الدراسات (انظر القسم 2.2) - للبلدان النامية المنخرطة في بعض أنشطة قطاع تقييس الاتصالات والمشاركة في واحدة أو أكثر من لجان دراسات القطاع.**
- **مستوى القطاع الشامل (انظر القسم 3.2) - للبلدان النامية المنخرطة في أنشطة قطاع**

الوطنية للتقييس بأهداف للأمد القريب تتعلق بالتوعية والتشبيك مع دول أعضاء أخرى وبناء قدرات التقييس. ومع تزايد الإلمام بالقضايا وتماسك قوام التعاملات مع نظام التقييس المتبع في قطاع تقييس الاتصالات، ينبغي للجهة المسؤولة التماس التزامات بتوفير موارد جديدة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ممن يمكن تعزيز فرص نجاحهم من خلال المشاركة في التقييس على الصعيد الدولي، مثل مقدمي الشبكات ومقدمي الخدمات والمصنعين ومؤسسات اعتماد المطابقة والهيئات التنظيمية.

وتصف الأقسام التالية الخيارات الثلاثة للأمانة الوطنية للتقييس وكيف يمكن لأي دولة عضو أن تتطور بسلاسة من مستوى إلى الذي يليه.

وعلى كل مستوى من مستويات إنشاء الأمانة الوطنية للتقييس المطروحة كخيارات، سيقضي إنجاز الأعمال وتمثيل الدولة العضو لدى قطاع تقييس الاتصالات وجود حد أدنى من خبراء المعايير. ويمكن، بل ينبغي، اختيار هؤلاء الخبراء من كلا القطاعين العام والخاص للاستفادة من أوسع مدى ممكن من الخبرات. وسيتيح استخدام المعالجة الإلكترونية للوثائق وأساليب عمل إلكترونية تفاعلاً مباشراً وغير مباشر مع قطاع تقييس الاتصالات حتى يمكن حصر نفقات السفر في الحدود الدنيا قدر الإمكان.

وحتى لو كان عدد الخبراء الملائمين المتاحين في مجالي السياسات والتقنية غير كافٍ، فيظل بالإمكان اتخاذ الخطوات الأولى لإنشاء الأمانة



1.2. أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على المستوى العام

- **مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد:** مؤتمر دولي على المستوى التعاهدي للدول الأعضاء يُعقد مرة كل أربع سنوات (Plenipot، PP).
- **مجلس الاتحاد:** هيئة تمثيلية قوامها ربع الدول الأعضاء ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين إقليمياً مرة كل أربع سنوات. وينوب المجلس عن مؤتمر المندوبين المفوضين في التصرف في اجتماعات سنوية يعقدها المجلس بين دورات مؤتمر المندوبين المفوضين. وللدول الأعضاء من غير أعضاء المجلس حضور المجلس بصفة مراقب.
- **ميزانية الاتحاد:** يضع المجلس الميزانية لقطاعات الاتحاد ويرصد الخطة المالية السنوية للاتحاد وله أن يجري تعديلات على المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء ضمن حدود يعينها مؤتمر المندوبين المفوضين.

واللجنة الاستشارية الرئيسية على المستوى التشغيلي الواقعة في صميم خيارات الأمانة الوطنية للتقييم كافة هي اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييم الاتصالات (T-NAC) (لجنة القطاع). وتنشئ الوكالة المسؤولة لجنة القطاع وتعيّن قيادتها. وباب المشاركة في لجنة القطاع مفتوح أمام جميع المؤسسات المهمة من القطاعين العام والخاص. وتعالج لجنة القطاع هذه جميع الأمور محل الاهتمام في قطاع تقييم الاتصالات، ولها أن تنشئ أفرقة مخصصة أصغر حسب الحاجة لمعالجة أمور خاصة

يلائم المستوى العام للأمانة بلداً نامياً لم يكن له إلا الحد الأدنى من التفاعل مع قطاع تقييم الاتصالات ولجان الدراسات التابعة له، وقد لا يكون لديه فريق مؤسسي مخصص للتعامل مع القطاع بخلاف الوكالة الحكومية المسؤولة (RA) عن العلاقة مع الاتحاد عامةً. ويمكن في هذه المرحلة إنشاء كيان عام غير رسمي استناداً إلى توافق في الآراء فيما بين جهات حكومية قائمة وبما لا يتعدى المسؤوليات الحالية المنوطة بتلك الجهات.

وربما لا يتجاوز الاهتمام بالقطاع نطاق الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات (WTSA) ولجان الدراسات التي تتناول أموراً لها تبعات سياسية وتنظيمية، مثل لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييم الاتصالات المعنية بالتعريفات.

وينبغي للحكومة أن تستفيد من الموارد الموجودة دون أن تتحشم إضافة موارد جديدة أو تأمين مبالغ معتبرة من التمويل الإضافي. ويمكن تحقيق التنفيذ الأولي لكيان وعملية لإقامة صلة بقطاع تقييم الاتصالات عن طريق التوصل إلى اتفاق غير رسمي فيما بين الوكالة المسؤولة (RA) والهيئة التنظيمية والجهات المعنية.

وتتولى الوكالة المسؤولة المسؤولية عن المستوى الأرفع من اجتماعات الاتحاد وقضايا السياسات، وتشمل هذه ما يلي:



خصائص الأمانة الوطنية للتقييم على المستوى العام تتضمن:

- وجود اتفاق على تحديد الوكالة المسؤولة (RA) عن الأمانة الوطنية للتقييم؛
- وجود حد أدنى من الموارد الوطنية وخبرة دولية محدودة واهتمام لا يتجاوز مجموعة صغيرة من الأمور المتعلقة بالمعايير الدولية للاتصالات؛
- وجود لجنة استشارية وطنية معنية بقطاع تقييم الاتصالات (لجنة القطاع)؛
- المشاركة والأنشطة المتعلقة بأمور قطاع تقييم الاتصالات بالنسبة إلى الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييم الاتصالات والقضايا المثارة في لجان دراسات القطاع قائمة على الحاجة؛
- وظائف مكتب الأمانة مقدمة من الوكالة المسؤولة أو مرتب لها بمعرفتها.

تتعلق بالقطاع. وتتولى لجنة القطاع مسؤولية الأمور المتعلقة بالجمعية العالمية لتقييم الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييم الاتصالات (TSAG) ولجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات.

ويمكن أداء وظائف مكتب الأمانة من داخل الوكالة المسؤولة، حيث إن الأنشطة اللازمة لن تكون موسعة للغاية في هذه المرحلة.

ويبين الشكل 1 هذه الهيكلية ثنائية المستوى بالغة البساطة للأمانة الوطنية للتقييم على المستوى العام.

ومن المهام الأولى التي ينبغي للجنة القطاع مباشرتها صياغة قواعد إجرائية مكتوبة للعملية الوطنية، مع تكييف وثيقة المبادئ التوجيهية هذه على متطلباتهم وقوانينهم الوطنية الخاصة، على أن يُعرض مشروع القواعد الإجرائية على الوكالة المسؤولة لتوافق عليه.

الوكالة المسؤولة

RA

(مؤتمر المندوبين المفوضين، المجلس، الميزانية، مستحقات
الدولة العضو، ...)
(تتضمن وظائف مكتب الأمانة)

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات

T-NAC

(لجان فرعية حسب الحاجة، مثلاً من أجل الجمعية العالمية
لتقييس الاتصالات، الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات،
لجنة دراسات واحدة)

الشكل 1 - أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على المستوى العام

المستوى العام

المكونات

الوكالة المسؤولة (RA)

المسؤوليات

إنشاء الكيان الوطني المعني بقطاع تقييس الاتصالات

تعيين رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات

إرساء الإجراءات على الصعيد الوطني

الموافقة على مساهمات البلد العضو لقطاع تنمية الاتصالات

الجهة الرسمية للاتصالات مع الاتحاد نيابةً عن الدولة العضو

الموافقة على تقديم طلبات من القطاع الخاص للانضمام كأعضاء في القطاع أو منتسبين أو هيئات أكاديمية مشاركة

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع) (T-NAC)

التنظيم

الرئيس تعينه الوكالة المسؤولة

باب المشاركة مفتوح أمام القطاعين العام والخاص

المسؤوليات

اقتراح سياسات تتعلق بالمشاركة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات للحصول على موافقة الوكالة المسؤولة

إدارة العملية التحضيرية لاجتماعات قطاع تقييس الاتصالات

البت في القضايا المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والقضايا المشتركة بين لجان الدراسات

الترتيب للتمثيل لدى أفرقة الاتصالات الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة للجان دراسات القطاع
رصد الأنشطة

الرد على الاستفسارات

المشاركة في الاجتماعات

المستوى العام

المكونات (تابع)

الأفرقة المخصصة التابعة للجنة المعنية بالقطاع (T-NAC)

التنظيم
تشكلها اللجنة حسب الحاجة
توافق اللجنة على الاختصاصات والرئيس
باب المشاركة مفتوح أمام القطاعين العام والخاص
المسؤوليات
النظر في الأمور المتعلقة باجتماعات لجان الدراسات وأفرقة العمل والأفرقة الإقليمية التابعة لقطاع تقييس الاتصالات مثل: تحضير المساهمات اقترح أعضاء للوفود الوطنية تقديم تقارير بشأن نتائج اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات
النظر في أمور الصعيد الوطني مثل: صياغة إجراءات عمليات الصعيد الوطني تحديد المواقف الوطنية بشأن موضوعات غير مقترنة بأحد اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات تعييناً

مكتب الأمانة

التنظيم
وظائف مقدمة من الوكالة المسؤولة أو مرتب لها بمعرفتها
المسؤوليات
رصد الرسائل المعممة (يعرض الملحق قائمة بأنواع الرسائل المعممة والحجم المتوقع)
توزيع المعلومات والوثائق والإعلانات وما شابه على الصعيد الوطني
تطوير موقع إلكتروني للكيان الوطني وتعهد
حفظ السجلات
تقديم الردود الموجهة من الدولة العضو إلى قطاع تقييس الاتصالات

2.2. أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى لجان الدراسات

وتتحول الأفرقة المخصصة الداخلية التابعة للجنة القطاع التي شكّلت سابقاً لمعالجة القضايا ذات الصلة بلجان الدراسات حسب الحاجة إلى لجان استشارية دائمة تتبع لجنة القطاع، وتعمل كلجان دراسات وطنية (NSG)، بحيث يناظر كلٌّ منها إحدى لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات. ولا تنشأ لجنة دراسات وطنية إلا لتناظر لجنة دراسات في قطاع تقييم الاتصالات تشارك البلاد فيها بنشاط. ويعين رئيس لجنة القطاع رئيساً لكلٍ من لجان الدراسات الوطنية.

ومن الوارد أن تنشئ لجنة القطاع ذاتها لجاناً فرعية داخلية دائمة تتعهد الأمور المؤثرة في قطاع تقييم الاتصالات بأكمله، مثل الجمعية العالمية لتقييم الاتصالات أو الفريق الاستشاري لتقييم الاتصالات، أو الأمور محل الاهتمام التي تؤثر في لجان دراسات القطاع كافة. وأما الأمور المتعلقة تحديداً بإحدى لجان دراسات القطاع فتتناولها لجنة الدراسات الوطنية الملائمة.

ويمكن تحقيق التطور من المستوى العام إلى مستوى لجان الدراسات بسلاسة عن طريق تعزيز الترتيبات غير الرسمية القائمة وتشكيل لجان رسمية لها مسؤوليات وسلطات واضحة محل الأفرقة المخصصة التي وُظفت على المستوى العام.

تلائم الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى لجان الدراسات بلداً نامياً تشارك بعض كياناته العامة والخاصة بشكل منظم في بعض لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات، ويتاح فيه أساس قانوني لإنشطة جهة حكومية ما بالمسؤولية عن العمل مع الاتحاد، وتتوافر لديه موارد بشرية ومالية كافية لدعم مجموعة من اللجان والوظائف على الصعيد الوطني.

ويمكن للبلدان التي كانت على المستوى العام الانتقال إلى مستوى لجان الدراسات عندما تحل محل التنظيم غير الرسمي المقام بالمشاركة فيما بين جهات حكومية لقيادة العملية الوطنية وكالة مسؤولة معيّنة بشكل واضح، وتتوسع الاهتمامات الوطنية لتشمل الاتحاد فضلاً عن قطاعاته، وتتسع الوظائف الإدارية التي تتولاها الأمانة بقدر كافٍ للاستفادة من الموارد المخصصة.

وتنشئ الوكالة المسؤولة في هذه الحالة لجنة استشارية وطنية تعنى بالاتحاد (لجنة الاتحاد) وتعين قيادتها. وتستمر لجنة القطاع التي كانت عاملة على المستوى العام، لكن تبعيتها تنتقل إلى لجنة الاتحاد، وتتوازي معها في ذلك لجنة مشابحة تعنى بقطاع الاتصالات الراديوية وأخرى تعنى بقطاع تنمية الاتصالات.

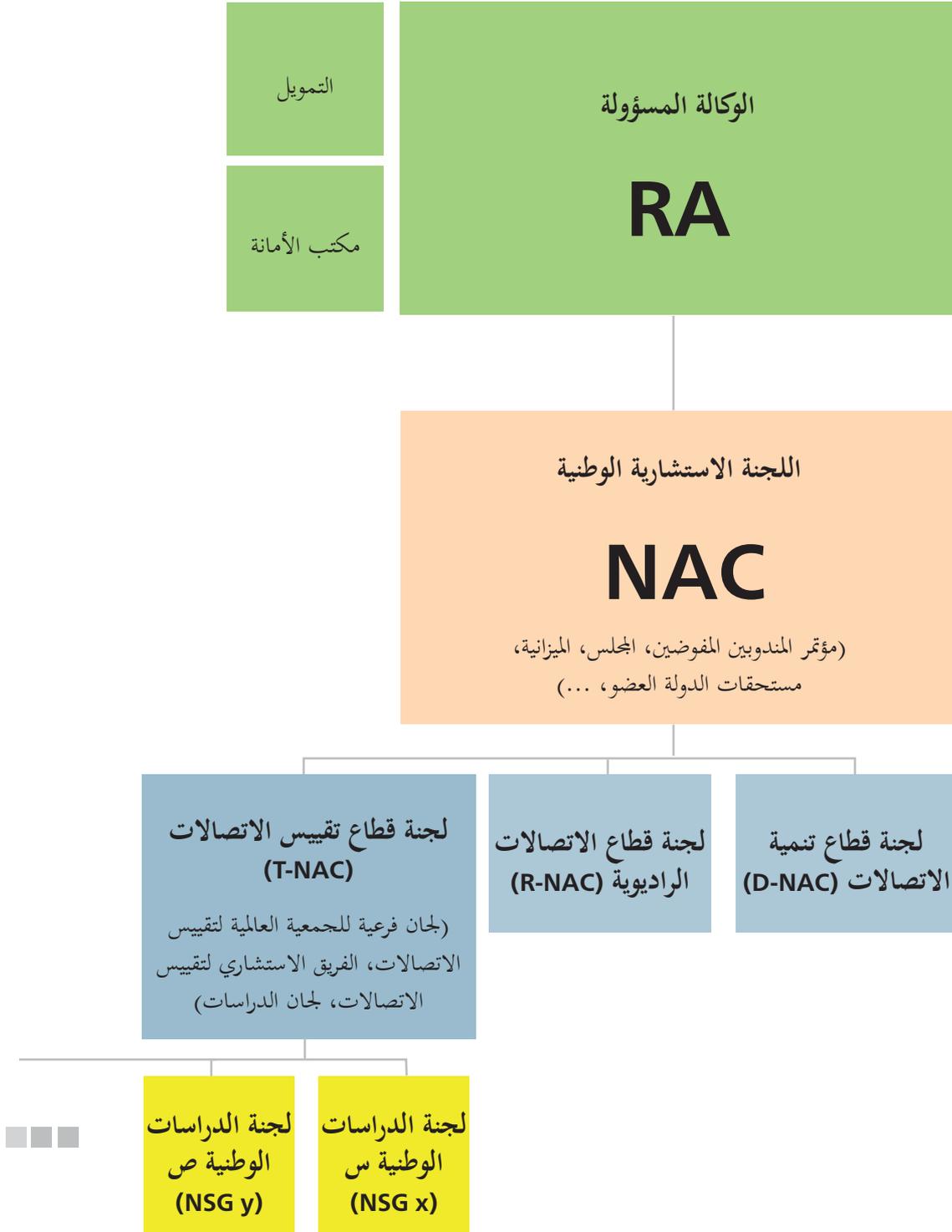
الاتصالات ولجان الدراسات كافة)، وتتبع لجنة الاتحاد؛

- تشكيل لجان دراسات وطنية دائمة تقترن بمشاركة كلٍ منها وأنشطتها حصرياً بإحدى لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات؛
- مساهمة الوفود وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية المشاركة من الدولة العضو في أعمال عددٍ من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وأفرقتة الإقليمية، وفي إجراءات الموافقة على توصيات القطاع؛
- وجود موارد مكرسة من القطاعين العام والخاص؛
- وظائف مكتب الأمانة مقدمة من الوكالة المسؤولة أو مرتب لها بمعرفتها؛
- وجود تمويل مستقر للجهة المسؤولة وللأمانة الوطنية للتقييس.

ويبين الشكل 2 هيكلية الأمانة الوطنية للتقييس على مستوى لجان الدراسات على مستويات الوكالة المسؤولة ولجنة الاتحاد ولجنة القطاع ولجان الدراسات الوطنية.

خصائص الأمانة الوطنية للتقييس على مستوى لجان الدراسات تتضمن:

- إناطة وكالة مسؤولة (RA) بالمسؤولية الشاملة عن الأمور المتعلقة بالاتحاد بموجب تشريع تمكين خاص بالاتحاد تعييناً؛
- وجود لجنة استشارية وطنية معنية بالاتحاد (لجنة الاتحاد) تتبع الوكالة المسؤولة؛
- وجود لجنة استشارية وطنية معنية بقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع) تبتثق منها لجان فرعية تعنى بالمجالات العامة العريضة من أعمال القطاع (مثل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس



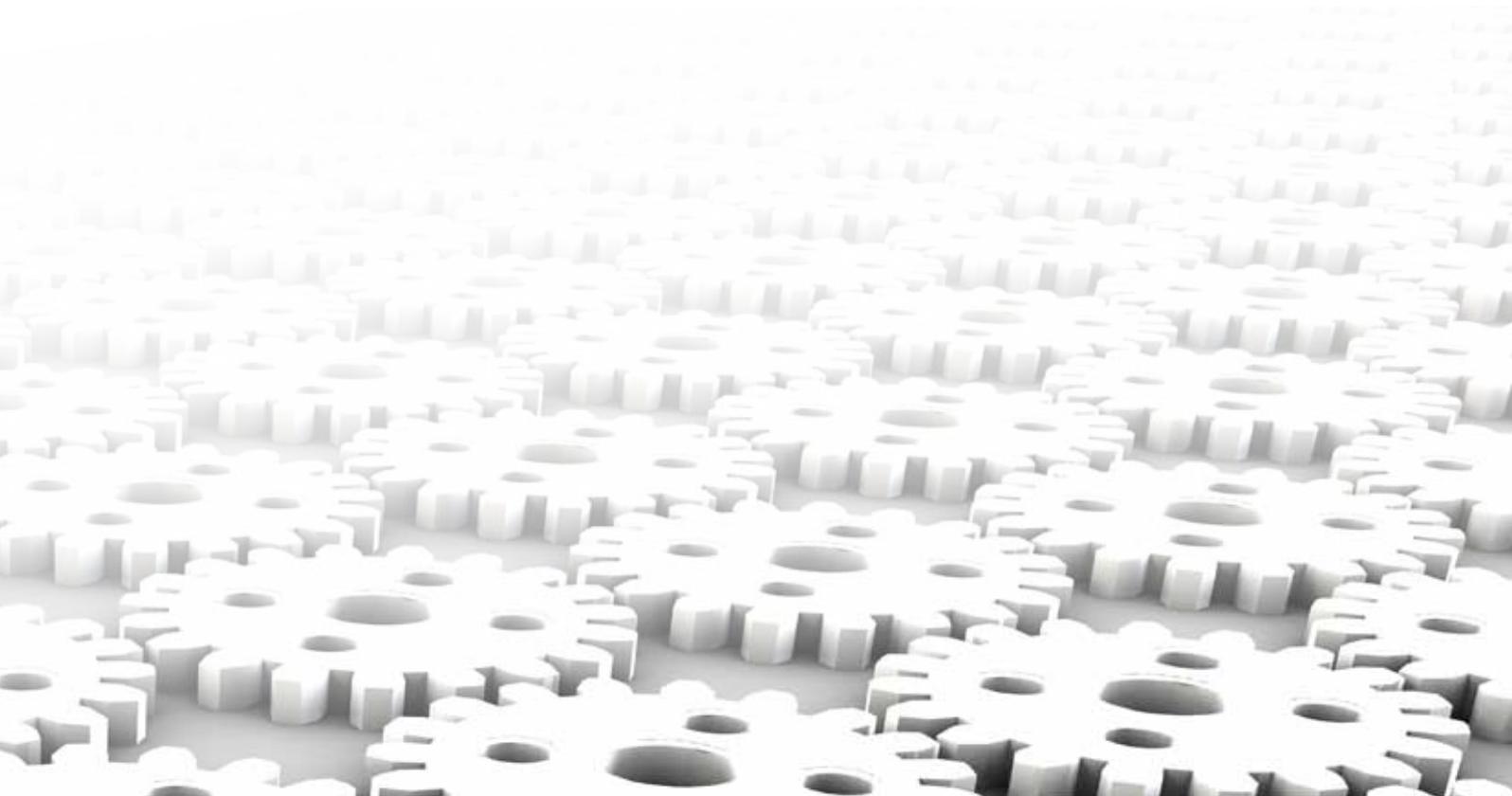
الشكل 2 - أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على مستوى لجان الدراسات

مستوى لجان الدراسات

المكونات

الوكالة المسؤولة (RA)

المسؤوليات
إنشاء الكيان الوطني المعني بالاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات
تعيين رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد الدولي لاتصالات (NAC)
تعيين رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات (T-NAC)
إرساء الإجراءات على الصعيد الوطني
الموافقة على مساهمات البلد العضو لقطاع تنمية الاتصالات
الجهة الرسمية للاتصالات مع الاتحاد نيابةً عن الدولة العضو
الموافقة على تقديم طلبات من القطاع الخاص للانضمام كأعضاء في القطاع أو منتسبين أو هيئات أكاديمية مشاركة



اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد
(لجنة الاتحاد) (NAC)

التنظيم

الرئيس تعيينه الوكالة المسؤولة

رؤساء لجنة القطاع ولجان الدراسات الوطنية أعضاء في لجنة الاتحاد

باب المشاركة مفتوح أمام القطاعين العام والخاص

المسؤوليات

إدارة العملية التحضيرية للأحداث المقامة على مستوى الاتحاد مثل مؤتمر المندوبين المفوضين ومجلس الاتحاد والمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية

تعهد إجراءات على الصعيد الوطني من أجل الاتحاد

البت في القضايا المتعلقة بالاتحاد والقضايا المشتركة بين قطاعاته

الكيان الأم للجان الاستشارية بالنسبة إلى:

الأمر المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات: لجنة قطاع التقييس
الأمر المتعلقة بقطاع الاتصالات الراديوية: لجنة القطاع الراديوي
الأمر المتعلقة بقطاع تنمية الاتصالات: لجنة قطاع التنمية

مستوى لجان الدراسات

المكونات (تابع)

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات
(لجنة القطاع) (T-NAC)

التنظيم

الرئيس تعيينه الوكالة المسؤولة

يجب أن تضم لجنة القطاع رؤساء لجان الدراسات الوطنية لقطاع تقييس الاتصالات

باب المشاركة مفتوح أمام القطاعين العام والخاص

المسؤوليات

اقترح سياسات تتعلق بالمشاركة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات للحصول على موافقة الوكالة المسؤولة

إجراءات مكتوبة من أجل قطاع تقييس الاتصالات

العملية المحلية

إدارة الوفود الدولية

إدارة العملية التحضيرية للاجتماعات على مستوى قطاع تقييس الاتصالات مثل الجمعية العالمية لتقييس

الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

البت في القضايا المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والقضايا المشتركة

بين لجان الدراسات

الترتيب للتمثيل لدى أفرقة الاتصالات الإقليمية

رصد الأنشطة

الاستجابة للاستفسارات

المشاركة في الاجتماعات

إنشاء لجان فرعية دائمة (SC) تابعة للجنة القطاع، مثل:

متعلقات سياسات قطاع تقييس الاتصالات والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات: SC-WTSA

الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات: SC-TSAG

الأمر العامة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات: SC-SG

الكيان الأم للجان الدراسات الوطنية المناظرة للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات

لجان الدراسات الوطنية

التنظيم

لجنة دراسات وطنية واحدة لكل لجنة محل اهتمام من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات

الرئيس يعينه رئيس لجنة القطاع

باب المشاركة مفتوح أمام القطاعين العام والخاص

المسؤوليات

العملية التحضيرية للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات والأفرقة الإقليمية التابعة لها
تحضير المساهمات
اقتراح أعضاء للوفود الوطنية
تقديم تقارير بشأن نتائج اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات

مكتب الأمانة

التنظيم

وظائف مقدمة من الوكالة المسؤولة أو مرتب لها بمعرفتها

المسؤوليات

رصد الرسائل المعممة (يعرض الملحق قائمة بأنواع الرسائل المعممة والحجم المتوقع)

توزيع المعلومات والوثائق والإعلانات وما شابه على الصعيد الوطني

تطوير موقع إلكتروني للكيان الوطني وتعهد

حفظ السجلات

تقديم الاستجابات الموجهة من الدولة العضو إلى قطاع تقييس الاتصالات

3.2. أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى القطاع الشامل

وأما اللجنة الفرعية الداخلية المنبثقة من لجنة القطاع لمعالجة القضايا العامة للجان الدراسات فيحل محلها لجان فرعية أكثر تخصصاً، حسب الاقتضاء، لمعالجة الأمور المتعلقة بعدد من لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات، مثل القضايا ذات الصلة بتكنولوجيا الشبكات والقضايا ذات الصلة بالخدمات، أو التي تكون على نطاق القطاع بأكمله، مثل الأمور ذات الصلة بسياسات الاتصالات. وتستمر اللجنتان الفرعيتان المنبثقتان من لجنة القطاع والمعنيتان بالجمعية العالمية لتقييم الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييم الاتصالات دون تغيير.

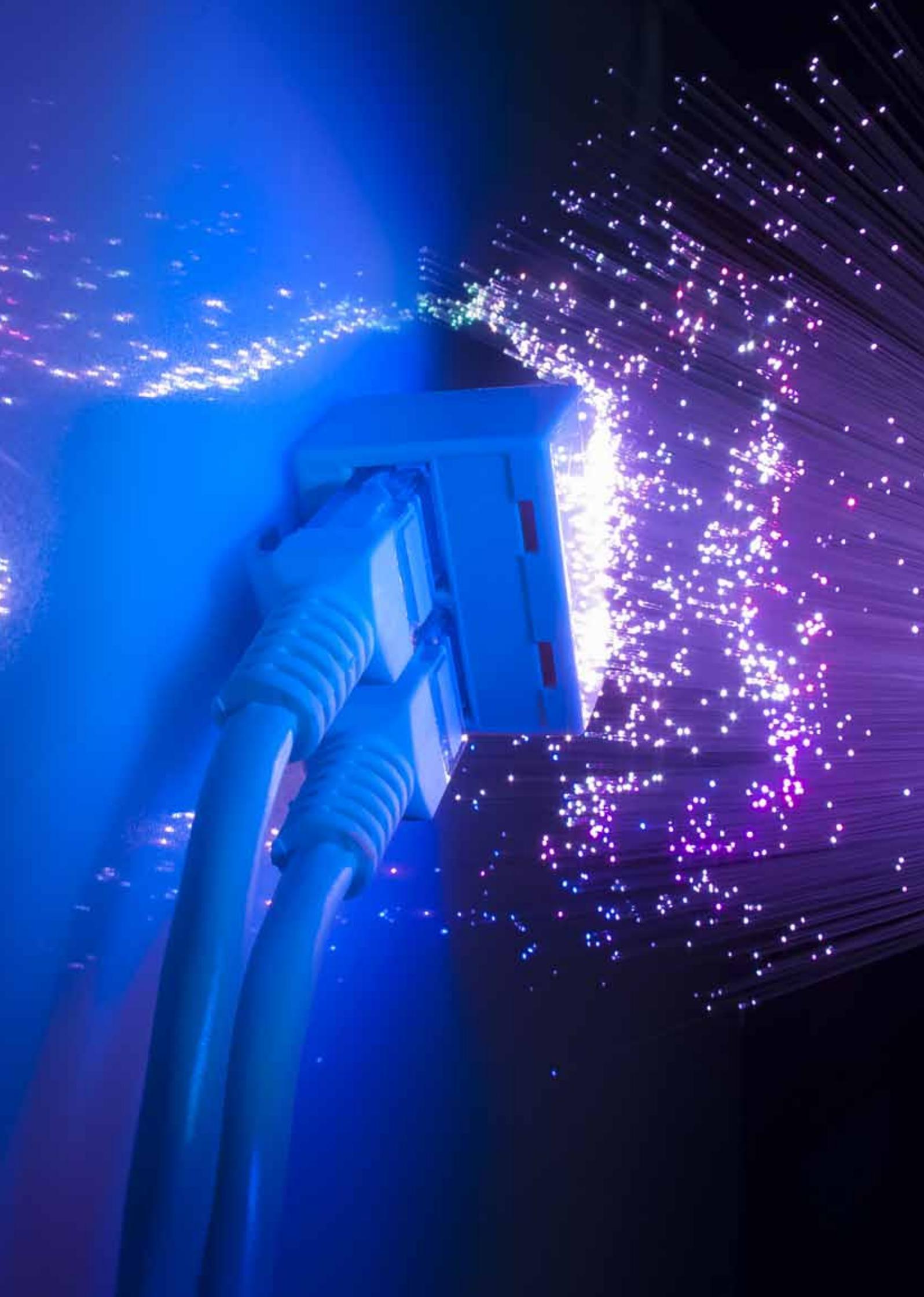
وتخضع لجان الدراسات الوطنية المناظرة لبعض لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات لشيء من التوسع حتى تتضمن لجان دراسات وطنية لكل لجان دراسات القطاع أو جلها. وكما كان شأن الأمانة الوطنية للتقييم على مستوى لجان الدراسات، فإن رئيس لجنة القطاع يعين رئيساً لكل لجنة دراسات وطنية.

ويمكن إحداث التطور من مستوى لجان الدراسات إلى مستوى القطاع الشامل بسلاسة عن طريق (1) إحلال لجنة أو عدة لجان فرعية منبثقة من لجنة القطاع محل لجنة فرعية واحدة منبثقة من لجنة القطاع معنية بالأمور العامة للجنة الدراسات بحيث تعنى الجديدة بمجالات أكثر تخصصاً تتعلق بلجان دراسات متعددة - وتكون هذه وسيلة لتنسيق

تلائم الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع التقييم على مستوى القطاع الشامل بلداً نامياً تشارك بعض كياناته العامة والخاصة بشكل منتظم في كل لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات أو جلها، ويتاح فيه أساس قانوني لإناطة جهة حكومية ما بالمسؤولية عن العمل مع الاتحاد، وتتوافر لديه موارد بشرية ومالية كافية لدعم مجموعة من اللجان والوظائف على الصعيد الوطني.

ويمكن للبلدان التي كانت على مستوى لجان الدراسات الانتقال إلى مستوى القطاع الشامل عندما تتوسع مشاركة البلاد حتى تكاد تشمل جميع لجان دراسات قطاع تقييم الاتصالات ويكون من الممكن أن تحل محل اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة القطاع التي تعالج أمور لجان الدراسات العامة، لجان فرعية متخصصة أخرى، حسب الاقتضاء، تعالج قضايا تغطي عدداً من لجان دراسات القطاع، مثل قضايا السياسات أو قضايا تكنولوجيا الشبكات أو قضايا الخدمات والتطبيقات.

وتنشئ الوكالة المسؤولة في هذه الحالة لجنة استشارية وطنية تعنى بالاتحاد (لجنة الاتحاد) وتعين قيادتها. وتستمر لجنة القطاع التي كانت عاملة على مستوى لجان الدراسات، مع استمرار تبعيتها للجنة الاتحاد، بالتوازي مع لجنة مشابهة تعنى بقطاع الاتصالات الراديوية وأخرى تعنى بقطاع تنمية الاتصالات.



المتعلقة بالسياسات والأمر المتعلقة بتكنولوجيا الشبكات والأمر المتعلقة بالخدمات والتطبيقات)، وتتبع لجنة الاتحاد؛

- تشكيل لجان دراسات وطنية دائمة تقترن بمشاركة كل منها وأنشطتها حصرياً بكل من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات؛

- مساهمة الوفود وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية المشاركة من الدولة العضو في أعمال جميع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وأفرقة الإقليمية أو حلها، وفي إجراءات الموافقة على توصيات القطاع؛

- وجود موارد مكرسة من القطاعين العام والخاص؛

- وظائف مكتب الأمانة مقدمة من الوكالة المسؤولة أو مرتب لها بمعرفتها؛

- وجود تمويل مستقر للجهة المسؤولة وللأمانة الوطنية للتقييس.

مكونات الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات - على مستوى القطاع الشامل هي نفسها مكونات مستوى لجان الدراسات، غير أن اللجان الفرعية المنبثقة من لجنة القطاع تزداد تخصصاً وتعالج أمور السياسات المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات على مستوى أرفع.

الأمر الحساسة أو المعقدة عبر لجان الدراسات لتمكن الدولة العضو من تنفيذ استراتيجية منسقة تشمل لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات كافة دون أن تتخذ، دون قصد، مواقف متضاربة في لجانين أو أكثر من لجان دراسات القطاع، و(2) إضافة لجان دراسات وطنية حسب الحاجة إلى أن توجد لجنة دراسات وطنية لكل من لجان دراسات القطاع.

ويبين الشكل 3 الهيكلية للأمانة الوطنية للتقييس على مستوى القطاع الشامل على مستويات الوكالة المسؤولة ولجنة الاتحاد ولجنة القطاع ولجان الدراسات الوطنية.

خصائص الأمانة الوطنية للتقييس على مستوى القطاع الشامل تتضمن:

- إناطة وكالة مسؤولة (RA) بالمسؤولية الشاملة عن الأمور المتعلقة بالاتحاد بموجب تشريع تمكين خاص بالاتحاد تعييناً؛

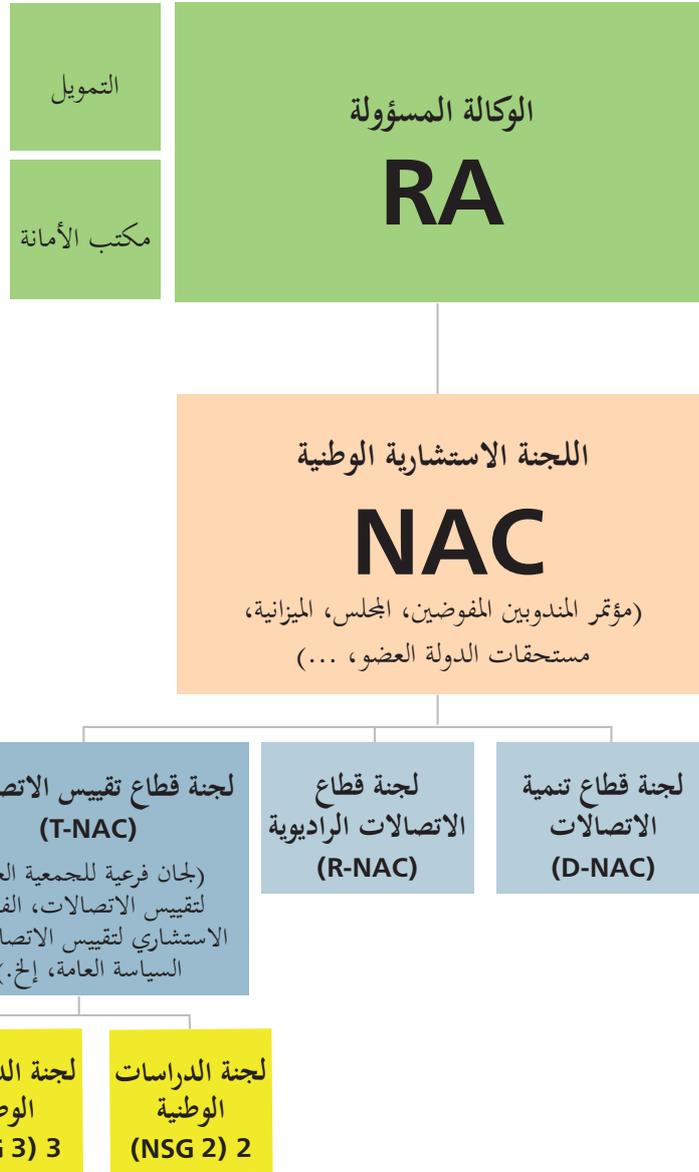
- وجود لجنة استشارية وطنية معنية بالاتحاد (لجنة الاتحاد) تتبع الوكالة المسؤولة؛

- وجود لجنة استشارية وطنية لقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع) تنبثق عنها لجان فرعية لمعالجة الفئات الرئيسية من أعمال القطاع (مثل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والأمر

4.2. التمويل

مستقرة في تخصيص تمويل للجهة الحكومية المعينة لتؤدي دور الوكالة المسؤولة كافي لأداء ذلك الدور.

يتطلب دعم الوظائف واللجان الإضافية ترتيباً تمويلياً مستقرًا. وتمثل أفضل الممارسات في كثير من البلدان التي لديها أمانة وطنية للتقييس



الشكل 3 - أمانة وطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات على مستوى القطاع الشامل

ذلك إلزاماً على تلك الكيانات. وقد يفيد هذا الترتيب الأخير إذا كانت الجهات الفاعلة على الساحة معدودة، مثل موفر الشبكات العامل، لكنه غير قابل للاستدامة ولا يوصى به إذا تعددت شركات القطاع الخاص المتنافسة وألزم بعضها بالدفع دون البعض الآخر. وأما الترتيب الموصى به فهو توفير التمويل اللازم في إطار ميزانية الوكالة المسؤولة.

ويستخدم التمويل لتغطية تكاليف مثل الاحتياجات من الموظفين والأسفار ومرافق الاتصالات والموقع الإلكتروني ومستحقات العضوية ومكتب الأمانة. وفي بلدان أخرى، يأتي الدعم المالي على هيئة مساهمات من جهات حكومية أخرى معنية، بينما تلتزم بعض البلدان تمويلاً من بعض كيانات القطاع الخاص الراغبة في المشاركة أو منها جميعاً أو تجعل

المستوى العام عدد العاملين	مستوى لجان الدراسات عدد العاملين	مستوى القطاع الشامل عدد العاملين
0.2 عدد العاملين (قطاع تقييس الاتصالات فقط): على سبيل المثال: المدير الأعلى للأمانة الوطنية للتقييس؛ رئيس لجنة القطاع؛ رئيس الوفد إلى الاجتماعات والمؤتمرات والجمعيات على مستوى الاتحاد	0.2-1.0 عدد العاملين: على سبيل المثال: المدير الأعلى للأمانة الوطنية للتقييس؛ رئيس لجنة القطاع؛ رئيس الوفد إلى الاجتماعات والمؤتمرات والجمعيات على مستوى الاتحاد	1.0 عدد العاملين: على سبيل المثال: المدير الأعلى للأمانة الوطنية للتقييس؛ رئيس لجنة القطاع؛ رئيس الوفد إلى الاجتماعات والمؤتمرات والجمعيات على مستوى الاتحاد
0	0-1 عدد العاملين (قطاع تقييس الاتصالات فقط): على سبيل المثال: رئيس لجنة القطاع؛ رئيس الوفد إلى اجتماع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وبعض اجتماعات لجان الدراسات أو 0-3 عدد العاملين: (لقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية)	1 عدد العاملين (قطاع تقييس الاتصالات فقط): على سبيل المثال: رئيس لجنة القطاع؛ رئيس الوفد إلى اجتماع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وبعض اجتماعات لجان الدراسات أو 3 عدد العاملين: (لقطاعالاتحاد الثلاثة جميعاً) • 1 لقطاع تقييس الاتصالات • 1 لقطاع الاتصالات الراديوية • 1 لقطاع تنمية الاتصالات
1 عدد العاملين: على سبيل المثال: مساندة للمدير؛ وظائف إدارية؛ وضع العملية الوطنية؛ الموقع الإلكتروني إعداد التقارير؛ جهة اتصال مع قطاع تقييس الاتصالات	1-2 عدد العاملين: (للاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات فقط) من أجل: • العمليات الوطنية والأمور المتعلقة بالاتحاد • الأمور المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات أو 1-4 عدد العاملين: (للاتحاد وقطاعه الثلاثة) من أجل: العمليات الوطنية والأمور المتعلقة بالاتحاد: • الأمور المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات • الأمور المتعلقة بقطاع الاتصالات الراديوية • الأمور المتعلقة بقطاع تنمية الاتصالات	2 عدد العاملين: (للاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات): 1 للعمليات الوطنية والأمور المتعلقة بالاتحاد 1 للأمور المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات أو 4 عدد العاملين: (للاتحاد وقطاعه الثلاثة): • 1 للعمليات الوطنية والأمور المتعلقة بالاتحاد • 1 للأمور المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات • 1 للأمور المتعلقة بقطاع الاتصالات الراديوية • 1 للأمور المتعلقة بقطاع تنمية الاتصالات
0.4 عدد العاملين: أعمال أمانة مساندة؛ حفظ السجلات	0.4-2.0 عدد العاملين: مساندة للمدير؛ جهة اتصال مع الاتحاد للرسائل المعممة والرسائل الجماعية وإخطارات عملية الموافقة البديلة؛ إرسال استجابات لقطاع تقييس الاتصالات؛ مكتبة المعايير؛ الموقع الإلكتروني	2 عدد العاملين: مساندة للمدير؛ جهة اتصال مع الاتحاد للرسائل المعممة والرسائل الجماعية وإخطارات عملية الموافقة البديلة؛ الموقع الإلكتروني؛ إرسال استجابات لقطاع تقييس الاتصالات
0	1 عدد العاملين • وظائف إدارية: مثل الترتيبات اللوجستية للاجتماعات؛ البريد الإلكتروني قوائم تعميم؛ حفظ السجلات؛ توزيع الوثائق	2 عدد العاملين • وظائف إدارية: مثل الترتيبات اللوجستية للاجتماعات؛ البريد الإلكتروني قوائم تعميم؛ حفظ السجلات؛ توزيع الوثائق

الشكل 4 - تقديرات عدد العاملين لخيارات الأمانة الوطنية للتقييس

الموارد البشرية - زمن السفر	زمن السفر على المستوى العام	زمن السفر على مستوى لجان الدراسات	زمن السفر على مستوى القطاع الشامل
أسفار المدير الأعلى	%10	%30-10	%40-30
أسفار المدير	%0	%30-0	%40-30
أسفار المدير المساعد	%0	%20-0	%30-20

الشكل 5 - تقديرات زمن السفر لخيارات الأمانة الوطنية للتقييم

5.2. تقديرات الموارد

البنود مبالغ مهمة إذا ما قورنت بالرواتب الأساسية للإدارة ويجب تقديرها بأدق ما يمكن. ويبين الشكل 5 تقديراً لزمن السفر كنسبة مئوية من إجمالي الزمن.

أما الموارد البشرية الأخرى، مثل رؤساء لجان الدراسات الوطنية والأفرقة المخصصة وغير ذلك من اللجان الاستشارية الوطنية وأمنائها وأعضاء الوفود إلى اجتماعات قطاع تقييم الاتصالات والخبراء التقنيين الذين يساندون العملية التحضيرية للوفود الوطنية إلى اجتماعات القطاع (سواء أحضروا تلك الاجتماعات شخصياً أو لا) فيقدمها طوعاً المهتمون بهذه الأعمال. ولا تقدم الأمانة الوطنية للتقييم في العادة تمويلاً لهؤلاء الأفراد، وإن كان من الوارد أن تقدم الحكومة دعماً مالياً لخبرائها ومستشاريها مقابل تمثيلهم مصالحها. ويجب التمييز بين ذلك وبين الدعم الحكومي للأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات، مما يصب في عموم مصالح البلاد.

من المهم أن يوضع نصب الأعين أن لكل بلد وضعاً فريداً، وأن متطلبات الأمانة الوطنية للتقييم من أجل قطاع تقييم الاتصالات ستختلف من بلد إلى آخر، وأنه لا يمكن افتراض توافر موارد بنفس الكيفية في جميع البلدان. وفي ظل هذا التصور، يبين الشكل 4 تقديراً للموارد البشرية المطلوبة لتأسيس أمانة وطنية للتقييم على المستوى العام، وذلك من خلال تقدير الموارد البشرية لأمانة وطنية للتقييم كاملة الأركان على مستوى القطاع الشامل، وفوق ذلك كيان يغطي الاتحاد كله. وتستند هذه التقديرات إلى مقابلات أجريت مع بلدان نامية وأخرى متقدمة وإلى أفضل ممارسات البلدان التي بلغت مستوى القطاع الشامل.

ومن شأن التقييم الدولي بحكم طبيعته أن يجز تكاليف إضافية للأسفار الدولية والاتصالات (نفاذ عالي السرعة إلى الإنترنت على سبيل المثال) ومرافق المهاتفة وعقد المؤتمرات عن بُعد واستضافة اجتماعات بين الحين والآخر. ولن تكون هذه



3. المسؤوليات والعضوية والقواعد الإجرائية للجان الأمانة الوطنية للتقييس

الاتصالات لكلٍ من الخيارات الثالثة الموضحة أعلاه في القسم المتعلق بتطور الأمانة الوطنية للتقييس:

- أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات - المستوى العام
- أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات - مستوى لجان الدراسات
- أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات - مستوى القطاع الشامل

فإن شرعت الدولة العضو تنشئ الأمانة على المستوى العام، فلن تحتاج إلى تشكيل جميع اللجان الاستشارية الوطنية الموجودة في التنظيم الهرمي لمستوى القطاع الشامل، لكن الوظائف الضرورية تتطابق في الحالتين. ومن مميزات النهج التصاعدي المتبع في هذه المبادئ التوجيهية أن في كل من الخيارات حيزاً يقترن بتلك الوظائف الضرورية. فعلى سبيل المثال، تصاغ المساهمات المقدمة من أجل اجتماعات لجان دراسات قطاع

تطرح هذه المبادئ التوجيهية ثلاثة خيارات للأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات، أدناها للبادئين بإمكانيات وخبرات محدودة للغاية فيما يتعلق بقطاع تقييس الاتصالات، وأقصاها لأصحاب المشاركات والخبرات والموارد المعبرة، وأوسطها لكل من كان وضعه بين هؤلاء وهؤلاء. وقد جمعت معلومات من عددٍ من البلدان تشمل هذه الأوضاع جميعاً بغية الوقوف على أفضل الممارسات التي يمكن توظيفها بغض النظر عن ثقل الدولة العضو المعنية في ميزان قدرات التقييس.

ومستويات التنفيذ الثلاثة مصممة بحيث تتيح للدول الأعضاء كافة، خاصة ما انتمى منها إلى طائفة البلدان النامية، إيجاد أنسب كيان لوضع كلٍ منها الحالي، مع تهيئة مسار للتطور السلس على سلم التوسع إلى المرحلة المرغوبة وبالسرعة التي تجدها معقولة.

ويتناول هذا القسم بالوصف مكونات الأمانة الوطنية للتنسيق من أجل قطاع تقييس

- أمور التقييم معقدة، ومن شأن الإسهامات والتحليلات المستنيرة من أوسع مدى ممكن من الخبراء والأطراف المهتمة أن تصب في مصلحة الدولة العضو على أفضل وجه؛
- بعض الخبراء الذين يطورون حلولاً تقنية ويحضرون اجتماعات قطاع تقييم الاتصالات نيابةً عن الشركات التي يعملون فيها والتي تتخذ من تلك الدولة العضو مقراً لها هم في واقع الأمر من مواطني بلدٍ آخر؛
- بعض الشركات الوطنية والأكاديميين الوطنيين المساهمين في العملية التحضيرية الوطنية ليسوا من أعضاء قطاع تقييم الاتصالات ولا منتسبيه؛
- جميع اللجان الوطنية استشارية فقط، وتبقى سلطة اتخاذ القرار النهائي في أيدي الوكالة المسؤولة.

ويكون لكل لجنة استشارية رئيس وأمين. ويتولى أمين اللجنة، ويكون في العادة عضواً في تلك اللجنة، المسؤولية عن تدوين أنشطة اللجنة، بينما يباشر مكتب الأمانة وظائف مساندة للأمانة الوطنية للتقييم ككل.

ويرد فيما يلي بيان لهيكل كلٍ من مكونات الأمانة الوطنية للتقييم ومسؤولياته وقياداته ومشاركته وأساليب عمله.

تقيس الاتصالات على مستوى القطاع الشامل في لجنة الدراسة الوطنية، مع رهن تقديمها إلى القطاع بموافقة الوكالة المسؤولة، بينما يتولى هذه الإعدادات إذا كانت الدولة العضو على المستوى العام فريق مخصص تابع للجنة القطاع يُنشأ لذلك الغرض، وتبقى موافقة الوكالة المسؤولة واجبة.

وعلى الدول الأعضاء أن تحدد اختياراتها بشأن المشاركة في اللجان الاستشارية الوطنية، وقد وقعت معظم الاختيارات التالية محل التنفيذ في وقتٍ ما أو آخر في بلدان مختلفة. ومن الممكن فتح باب العضوية في أيٍّ من اللجان على مصراعيه لكل الأطراف المهتمة، كما يمكن حصره على مواطني البلد أو فتحه للموظفين الحكوميين وممثلي أعضاء قطاع تقييم الاتصالات ومنتسبيه أو فتحه مع وضع حد لعدد الأشخاص المسموح بمشاركتهم من شركة أو جهة واحدة أو تثبيت العضوية مع تعيين الأعضاء بمعرفة الوكالة المسؤولة. كما يمكن السماح بانضمام أعضاء من هيئات أكاديمية أو من بين عموم الجماهير أو منع هذا أو ذلك. وترجح أفضل الممارسات كفة العمليات التي تجمع أفضل المساهمين من أوسع مدى ممكن من ممثلي المصالح الوطنية.

وتتترح هذه المبادئ التوجيهية جعل عمليات اللجنة الاستشارية الوطنية مفتوحة تماماً لأن:

- الوكالة المسؤولة (RA) (القسم 1.3)
- اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد (لجنة الاتحاد) (القسم 2.3)
- اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع) ولجانها الفرعية (القسم 3.3)
- لجان الدراسات الوطنية (لجنة دراسات وطنية) (القسم 4.3)
- مكتب الأمانة (القسم 5.3)



1.3. الوكالة المسؤولة

من الممكن البدء في تنفيذ أمانة وطنية للتقييم بشكل غير رسمي بناءً على توافق في الآراء بين الجهات الحكومية المعنية بشأن اختيار الجهة التي يناط بها المسؤولية الشاملة عن الأمانة الوطنية للتقييم والعملية الخاصة بالاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات. وقد تكون هذه هي الوكالة المسؤولة عن المنظمات الحكومية الدولية، مثل وزارة الشؤون الخارجية، أو الوكالة المسؤولة عن الاتصالات، مثل

وزارة الاتصالات. ويتطور ذلك بموجب تشريع تمكين يحدد الوكالة المسؤولة تعييناً.

ولكل بلد عضو علاقة على مستوى الاتحاد وجهة اتصال عينها لتمثيله في المشاورات الرسمية مع الدول الأعضاء على مستوى الاتحاد. ومن الأرجح أن تكون الوكالة المسؤولة هي نفسها جهة الاتصال هذه الوارد ذكرها في الدليل العالمي للاتحاد.

تتضمن مسؤوليات الوكالة المسؤولة

تعيين رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية
تعيين رئيس لجنة قطاع تقييس الاتصالات (ولجنة قطاع الاتصالات الراديوية ولجنة قطاع تنمية الاتصالات عند الاقتضاء)
تسمية رؤساء الوفود إلى اجتماعات الاتحاد
الموافقة على القواعد الإجرائية للأمانة الوطنية للتقييم
تأمين تمويل ملائم
الموافقة على تقديم المساهمات إلى أجهزة قطاع تقييس الاتصالات، مع أخذ توصيات اللجنة الاستشارية الملائمة في الاعتبار (أي لجنة القطاع بالنسبة إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ولجنة الدراسات الوطنية 2 للجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات على سبيل المثال)
الموافقة على وفود الدولة العضو إلى اجتماعات الاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تنمية الاتصالات
البت في القضايا المشتركة بين القطاعات
النظر في الطعون والفصل في شكاوى الأمور الإجرائية غير السليمة على مستوى لجنة الاتحاد
تحديد مكتب أمانة من أجل الأمانة الوطنية للتقييم وتمويله
جهة اتصال الدولة العضو للاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات
النظر في طلبات من كيانات وطنية للانضمام كأعضاء في القطاع أو منتسبين أو هيئات أكاديمية مشاركة وتوجيهها إلى الاتحاد، حسب الاقتضاء

2.3. اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد (NAC) (لجنة الاتحاد)

الاتحاد أموراً تهمس الاتحاد ككل، مثل متعلقات دستور الاتحاد (CS) واتفاقيته (CV) ومؤتمر المندوبين المفوضين (PP) ومجلس الاتحاد. وتعين الوكالة المسؤولة رئيس لجنة الاتحاد. ولا يدخل تناول لجنة استشارية وطنية تعنى بقطاع الاتصالات الراديوية أو بقطاع تنمية الاتصالات ضمن نطاق وثيقة المبادئ التوجيهية هذه.

يمكن تشكيل اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد (لجنة الاتحاد) عندما تنتظم مشاركة الدولة العضو في أمور على مستوى الاتحاد. ولا يشترط لذلك انخراطها قبله في أعمال أحد قطاعات الاتحاد، مثل قطاع تقييس الاتصالات. وينصح بتشكيل لجنة الاتحاد متى ما وجدت الدولة العضو نشاطاً كافياً على الصعيدين الوطني والدولي في قطاعين أو أكثر من قطاعات الاتحاد. وتعالج لجنة

تتضمن مسؤوليات لجنة الاتحاد

تحقيق الاتساق في السياسات، حسب الاقتضاء، للعمليات الوطنية المتعلقة بقطاعات متعددة في الاتحاد

تنسيق الأنشطة الوطنية على مستوى الاتحاد (مثل الأعمال التحضيرية لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد ومجلس الاتحاد)

الكيان الأم للجان المعنية بقطاع تنمية الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات

النظر في الطعون والفصل في شكاوى الأمور الإجرائية غير السليمة على مستوى لجنة القطاع

رئيس لجنة الاتحاد

تعينه الوكالة المسؤولة

تتضمن مسؤوليات رئيس لجنة الاتحاد

الإدارة الكلية للجنة الاتحاد
تحديد توقيتات اجتماعات لجنة الاتحاد واقتراح جداول أعمالها
بالتعاون مع مكتب الأمانة، تحديد تواريخ وجوب تقديم المساهمات لمؤتمر المندوبين المفوضين والمجلس وغير ذلك من أفرقة الاتحاد الواقعة ضمن دائرة مسؤولية لجنة الاتحاد
تنظيم اجتماع للجنة الاتحاد لإجراء استعراض نهائي للمساهمات قبل تاريخ وجوب تقديم المساهمات
اجتماع الاتحاد ذي الصلة بأسبوع على الأقل، وتنظيم اجتماعات تحضيرية إضافية حسب الاقتضاء
تمثيل لجنة الاتحاد لدى الوكالة المسؤولة
تمثيل لجنة الاتحاد لدى الجهات الأخرى
التأكد من توزيع الوثائق عبر قوائم لجنة الاتحاد للتعميم بالبريد الإلكتروني دون تأخير
تسمية جهة الاتصال المعنية بحسابات الدولة العضو على نظام TIES
الإعلان عن اجتماعات لجنة الاتحاد قبلها بفترة لا تقل عن 14 يوماً. ويجوز عقد اجتماعات بفترة إخطار أقصر بموافقة من الوكالة المسؤولة
تشكيل اللجان الفرعية والأفرقة المخصصة التابعة للجنة الاتحاد حسب الحاجة وتعيين رؤسائها
بعد عقد مناقشات داخل لجنة الاتحاد، الإعلان عن التوصل إلى توافق في الآراء من عدمه وتوقيته
التأكد من إعداد تقرير لكل اجتماع من اجتماعات لجنة الاتحاد، مما يتضمن التاريخ والمكان وأسماء المشاركين وقائمة الوثائق وتنظيمها وما يلي ذلك من اجتماعات
اقتراح أعضاء وفود الدولة العضو لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد ومجلس الاتحاد وغير ذلك من اجتماعات الاتحاد ذات الصلة للحصول على موافقة الوكالة المسؤولة. وفي كل حالة، فإن الوكالة المسؤولة هي التي تسمي رئيس الوفد
التأكد من عدم تأخر مكتب الأمانة في تقديم الوثائق التي تحظى بالموافقة إلى جهة التلقي الملائمة في الاتحاد
عادةً ما يساعد رئيس الوفد إلى اجتماعات الاتحاد ذات الصلة

يتضمن المشاركون في لجنة الاتحاد

الباب مفتوح أمام جميع الأطراف المهتمة
يجب أن تضم لجنة الاتحاد رؤساء لجنة قطاع تنمية الاتصالات ولجنة قطاع الاتصالات الراديوية ولجنة قطاع تقييس الاتصالات
يجب أن تضم لجنة الاتحاد رؤساء لجان الدراسات الوطنية

إجراءات تسيير لجنة الاتحاد

يترأس الاجتماعات رئيس لجنة الاتحاد ويعاونه مكتب الأمانة

للمشاركين الانضمام عن بُعد بالوسائل الإلكترونية

يمكن أن تكون اجتماعات لجنة الاتحاد اجتماعات فعلية أو إلكترونية

ينبغي إتاحة الوثائق التي تنظرها لجنة الاتحاد قبل اجتماع اللجنة الذي يُنظر في أمر الموافقة خلاله بفترة معقولة تكفي لاستعراض المشاركين في اجتماع اللجنة لها قبل النظر فيها

ينبغي إفساح المجال لأي معترض على مقترح ما كي يعبر عن شواغله ويقترح تعديلات محتملة لصرف هذه الشواغل. فإذا لم تحظ التعديلات المقترحة بالموافقة، ينبغي ألا يعاد طرح نفس الشواغل في نفس الاجتماع

ينبغي أن تستند لجنة الاتحاد في تسيير أعمالها إلى توافق الآراء

يجب على الوكالة المسؤولة المبادرة إلى معالجة النزاعات المنطوية على دعاوى بعدم تطبيق إجراءات لجنة الاتحاد بشكل سليم. ولا تخضع النزاعات حول أمور تقنية لعملية الطعون هذه

أمين لجنة الاتحاد

ترقيم جميع وثائق لجنة الاتحاد (مثل وثائق المدخلات وتقارير الاجتماعات ووثائق المخرجات وجداول الأعمال وتقاويم الاجتماعات) بترتيب تسلسلي. وفيما يلي نسق مقترح:
NAC-yy (السنة في خانتين)-N (رقم تسلسلي) - Rx (رقم المراجعة)

تعهد ديوان للوثائق يتضمن:

رقم الوثيقة حسب ترقيم لجنة الاتحاد
المصدر
العنوان
جهة الاتصال

تعهد قاعدة بيانات تضم نسخة إلكترونية من كل وثيقة من وثائق لجنة الاتحاد

نشر تقويم لاجتماعات لجنة الاتحاد لمدة سنة مسبقاً وتحديثها حسب الحاجة

التأكد من توافر مرافق المشاركة عن بُعد في اجتماعات لجنة الاتحاد (مثل جسر المؤتمرات الهاتفية)

توزيع وثائق لجنة الاتحاد أو نشرها

3.3. اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات

(T-NAC) (لجنة القطاع)

استفسارات قطاع تقييس الاتصالات والتحضير لاجتماعات القطاع. ومع نضوج الكيان الوطني، يمكن للجنة القطاع إنشاء لجان فرعية لمعالجة أمور على مستوى قطاع التقييس وتصبح الكيان الأم للجان الدراسات الوطنية (NSG) المرتبطة بكل من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات.

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع) هي أولى المكونات التي تنشأ للأمانة الوطنية للتقييس. وهي تتناول في حالة المستوى العام جميع الأمور المتعلقة بقطاع تقييس الاتصالات، منشئةً أفرقة متخصصة حسب الحاجة لمعالجة القضايا والرد على

تتضمن مسؤوليات لجنة القطاع

تنسيق لجان الدراسات الوطنية من أجل:

- تعزيز مساندة المواقف المتخذة على الصعيد الوطني ومصالح الصناعة الوطنية
- تجنب أي تضارب أو عدم اتساق في المواقف في لجان دراسات وطنية مختلفة وأي ازدواج في العمل

الفصل في أي مشاكل تنشأ بين لجنتين أو أكثر من لجان الدراسات الوطنية

وضع سياسات واستراتيجيات مقترحة لقطاع تقييس الاتصالات

النظر في جميع مساهمات الدولة العضو المقترحة إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وغير ذلك من الكائنات ذات الصلة بقطاع تقييس الاتصالات (مثل لجنة الاستعراض) والتوصية بموافقة الوكالة المسؤولة عليها

التشجيع على موافاة لجنة القطاع بالمساهمات المقدمة من أي من أعضاء القطاع أو منتسبيه أو الهيئات الأكاديمية المشاركة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات أو غيرهما من أجهزة قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة للإحاطة بها ومناقشتها. وبينما لا يحتاج أعضاء القطاع ومنتسبيه والهيئات الأكاديمية المشاركة إلى موافقة لجنة القطاع لتقديم مساهماتهم، فينصح بقوة أن يقدموها للجنة القطاع للإعلام

الرد نيابةً عن الدولة العضو على الاستفسارات الواردة من قطاع تقييس الاتصالات (مثل الاستبيانات وأسماء مسؤولي الاتصال)

توزيع المعلومات والرسائل المعممة والرسائل الجماعية وأي إعلانات أخرى واردة من قطاع تقييس الاتصالات على أعضاء لجنة القطاع من خلال استخدام قوائم تعميم ملائمة

رئيس لجنة القطاع

تعين الوكالة المسؤولة رئيس لجنة القطاع، علماً بأنه يجوز اختياره من القطاع العام أو الخاص

تتضمن مسؤوليات رئيس لجنة القطاع

الإدارة الكلية للجنة القطاع
تعيين رئيس لكل لجنة من لجان الدراسات الوطنية
تحديد توقيتات اجتماعات لجنة القطاع واقتراح جداول أعمالها
بالتعاون مع مكتب الأمانة، تحديد تواريخ وجوب تقديم المساهمات للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وغيرها من أفرقة قطاع تقييس الاتصالات التي تتولى لجنة القطاع المسؤولية بشأنها (مثل لجنة الاستعراض بقطاع تقييس الاتصالات)
تنظيم اجتماع للجنة القطاع لإجراء استعراض نهائي للمساهمات والموافقة عليها قبل تاريخ وجوب تقديم المساهمات لاجتماع تقييس الاتصالات ذي الصلة بفترة لا تقل عن أسبوع، وتنظيم اجتماعات تحضيرية إضافية حسب الاقتضاء
تمثيل لجنة القطاع لدى اللجنة الاستشارية الوطنية (لجنة الاتحاد)
تمثيل لجنة القطاع لدى الجهات الأخرى
التأكد من توزيع الوثائق عبر قوائم لجنة القطاع للتعميم بالبريد الإلكتروني دون تأخير
الإعلان عن اجتماعات لجنة القطاع قبلها بفترة لا تقل عن 14 يوماً. ويجوز عقد اجتماعات بفترة إخطار أقصر بموافقة من رئيس لجنة الاتحاد
تشكيل اللجان الفرعية والأفرقة المخصصة التابعة للجنة القطاع حسب الحاجة وتعيين رؤسائها
بعد عقد مناقشات داخل لجنة القطاع، الإعلان عن التوصل إلى توافق في الآراء من عدمه وتوقيته
التأكد من إعداد تقرير لكل اجتماع تعقده لجنة القطاع، مما يشمل التاريخ والمكان وأسماء المشاركين وقائمة الوثائق وتنظيمها وما يلي ذلك من الاجتماعات
اقتراح وفد الدولة العضو إلى اجتماعات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وغير ذلك من اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة من أجل الحصول على موافقة الوكالة المسؤولة. وفي كل حالة، فإن الوكالة المسؤولة هي التي تسمي رئيس الوفد
التأكد من تقديم مكتب الأمانة الوثائق التي تحظى بالموافقة إلى جهة التلقي الملائمة في قطاع تقييس الاتصالات دون تأخير
عادةً ما يترأس الوفد إلى اجتماعات قطاع تقييس الاتصالات ذات الصلة

يتضمن المشاركون في لجنة القطاع

باب المشاركة في لجنة القطاع مفتوح أمام جميع الأطراف المهتمة
يجب أن تضم لجنة القطاع رؤساء لجان الدراسات الوطنية

إجراءات تسيير لجنة القطاع

يتأسس الاجتماعات رئيس لجنة القطاع ويعاونه مكتب الأمانة

للمشاركين الانضمام عن بُعد بالوسائل الإلكترونية

يمكن أن تكون اجتماعات لجنة القطاع اجتماعات فعلية أو إلكترونية

ينبغي إتاحة الوثائق التي تنظرها لجنة القطاع قبل اجتماع اللجنة التي تنظر في أمر الموافقة خلاله بفترة معقولة تكفي لاستعراض المشاركين في اجتماع اللجنة لها قبل النظر فيها

ينبغي إفساح المجال لأي معترض على مقترح ما كي يعبر عن شواغله ويقترح تعديلات محتملة لصرف هذه الشواغل. فإذا لم تحظ التعديلات المقترحة بالموافقة، ينبغي ألا يعاد طرح نفس الشواغل في نفس الاجتماع

ينبغي أن تستند لجنة القطاع في تسيير أعمالها إلى توافق الآراء

يجب على لجنة الاتحاد المبادرة إلى معالجة النزاعات المنطوية على دعاوى بعدم تطبيق إجراءات لجنة القطاع بشكل سليم. ولا تخضع النزاعات حول أمور تقنية لعملية الطعون هذه

أمين لجنة القطاع

ترقيم جميع وثائق لجنة القطاع (مثل وثائق المدخلات وتقارير الاجتماعات ووثائق المخرجات وجداول الأعمال وتقاويم الاجتماعات) بترتيب تسلسلي. وفيما يلي نسق مقترح:
T-NAC-yy (السنة في خانتيين) -N (رقم تسلسلي) - Rx (رقم المراجعة)

تعهد ديوان للوثائق يتضمن:

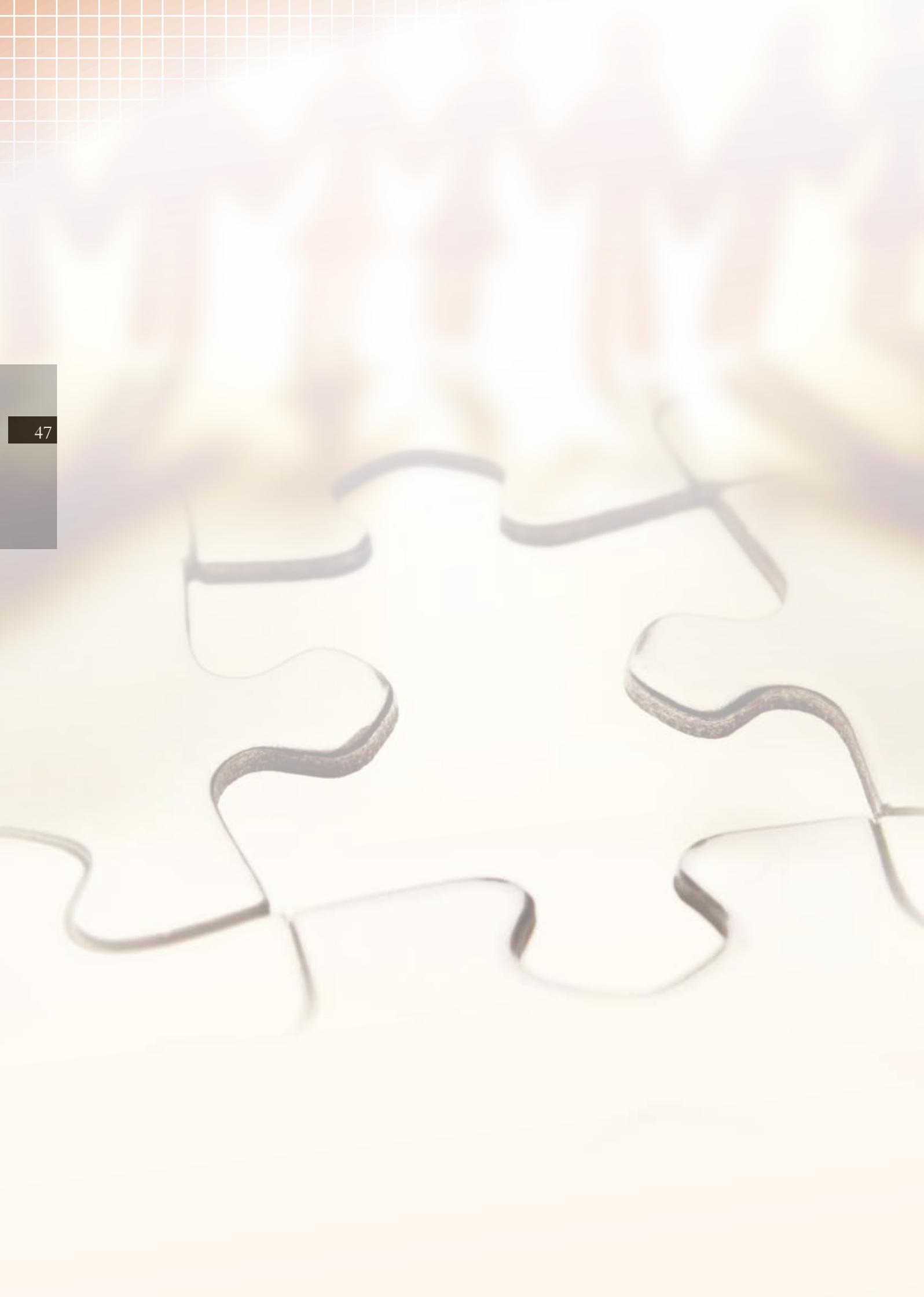
رقم الوثيقة حسب ترقيم لجنة القطاع
المصدر
العنوان
جهة الاتصال

تعهد قاعدة بيانات تضم نسخة إلكترونية من كل وثيقة من وثائق لجنة القطاع

نشر تقويم لاجتماعات لجنة القطاع ولجان الدراسات الوطنية التابعة لها لمدة سنة مسبقاً وتحديثها حسب الحاجة

التأكد من توافر مرافق المشاركة عن بُعد في اجتماعات لجنة القطاع (مثل جسر المؤتمرات الهاتفية)

توزيع وثائق لجنة القطاع أو نشرها



4.3. لجان الدراسات الوطنية (GSN)

لقطاع تقييس الاتصالات في فترة الدراسات 2013-2016 عشر لجان دراسات، فقد تصل لجان الدراسات الوطنية التابعة للأمانة الوطنية للتقييس على مستوى القطاع الشامل إلى نفس العدد.

وتكون لجنة الدراسات الوطنية مسؤولة عن التحضير لاجتماعات لجنة دراسات قطاع تقييس الاتصالات المناظرة وإجراءات الموافقة وترشيح أعضاء وفود الدولة العضو إلى لجنة دراسات القطاع وتقديم تقارير عن أنشطة لجنة دراسات القطاع.

تنشئ لجنة القطاع لجنة دراسات وطنية مقابل كل لجنة دراسات بقطاع تقييس الاتصالات يستدعي الانخراط في أعمالها بشكل متواصل قدرأ كافيأ من الاهتمام. ومن الممكن إذا كانت الأمانة الوطنية للتقييس على مستوى القطاع الشامل أن توجد لجنة دراسات وطنية مقابل كل من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات. أما على المستوى العام، بالنسبة إلى الدول الأعضاء محدودة الموارد، فيمكن لفريق مخصص تابع للجنة القطاع القيام بأعمال لجنة دراسات وطنية، حسب الحاجة. وبما أن

تتضمن مسؤوليات لجنة الدراسات الوطنية

استعراض المساهمات الأجنبية وغيرها من الوثائق ذات الصلة (مثل التقارير وبيانات الاتصال ومشروعات التوصيات) وصياغة الموقف الوطني بشأنها

النظر في مساهمات الدولة العضو في أعمال لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وأفرقة العمل التابعة لها والتوصية بالموافقة عليها

تشجيع أعضاء القطاع ومنتسبيه والهيئات الأكاديمية المشاركة على موافاة لجنة الدراسات الوطنية بمساهماتهم المقترحة إلى لجنة دراسات قطاع تقييس الاتصالات للمناقشة والإعلام. وبينما لا يحتاج أعضاء القطاع ومنتسبيه والهيئات الأكاديمية المشاركة إلى موافقة لجنة الدراسات الوطنية لتقديم مساهماتهم، فينصح بقوة أن يقدموها للجنة الدراسات الوطنية للإعلام

تقديم قائمة مقترحة بأسماء المشاركين في الوفود والجهات التي يتبعونها للجهة المسؤولة للموافقة عليها

تقديم مشروع استجابة للاستبيانات ذات الصلة إلى لجنة القطاع للموافقة عليها

رئيس لجنة الدراسات الوطنية

رئيس لجنة الدراسات الوطنية يعينه رئيس لجنة القطاع. ويجوز اختيار رئيس لجنة الدراسات الوطنية من القطاع العام أو الخاص

تتضمن مسؤوليات رئيس لجنة الدراسات الوطنية

إبلاغ رؤساء لجان الدراسات بالبنود التي يحتمل وقوعها في دائرة اهتمام لجنة كلي منهم من أجل تحسين تنسيق الآراء على الصعيد الوطني وضمان تحقق الدعم المتبادل للمقترحات ذات الصلة واجتناب تضارب المقترحات

إبلاغ لجنة القطاع بالمظالم المتعلقة بالشكاوى الإجرائية لاتخاذ إجراء حيالها

الإدارة الكلية للجنة الدراسات الوطنية

تحديد توقيتات اجتماعات لجنة الدراسات الوطنية واقتراح جداول أعمالها

بالتعاون مع مكتب الأمانة، تحديد تواريخ وجوب تقديم المساهمات للجنة الدراسات المناظرة أو فريق العمل المناظر في قطاع تقييس الاتصالات

تنظيم اجتماع للجنة الدراسات الوطنية لإجراء استعراض نهائي للمساهمات والموافقة عليها قبل تاريخ وجوب تقديم المساهمات لاجتماع قطاع تقييس الاتصالات ذي الصلة بفترة لا تقل عن أسبوع، وتنظيم اجتماعات تحضيرية إضافية حسب الاقتضاء

تمثيل لجنة الدراسات الوطنية لدى لجنة القطاع ولجنة الاتحاد

تمثيل لجنة الدراسات الوطنية لدى الجهات الأخرى

التأكد من توزيع الوثائق عبر قوائم لجنة الدراسات الوطنية للتعميم بالبريد الإلكتروني دون تأخير

الإعلان عن اجتماعات لجنة الدراسات الوطنية قبلها بفترة لا تقل عن 14 يوماً. ويجوز عقد اجتماعات بفترة إخطار أقصر بموافقة من رئيس لجنة القطاع

تشكيل الأفرقة المخصصة التابعة للجنة الدراسات الوطنية حسب الحاجة وتعيين رؤسائها

بعد عقد مناقشات داخل لجنة الدراسات الوطنية، الإعلان عن التوصل إلى توافق في الآراء من عدمه وتوقيته

التأكد من إعداد تقرير لكل اجتماع تعقده لجنة الدراسات الوطنية، مما يشمل التاريخ والمكان وأسماء المشاركين وقائمة الوثائق وتنظيمها وما يلي ذلك من الاجتماعات

المشاركون في لجنة الدراسات الوطنية

باب المشاركة في لجنة الدراسات الوطنية مفتوح أمام جميع الأطراف المهمة

إجراءات تسيير لجنة الدراسات الوطنية

يترأس الاجتماعات رئيس لجنة الدراسات الوطنية ويعاونه مكتب الأمانة

للمشاركين الانضمام عن بُعد بالوسائل الإلكترونية

يمكن أن تكون اجتماعات لجنة الدراسات الوطنية اجتماعات فعلية أو إلكترونية

ينبغي إتاحة الوثائق التي تنظرها لجنة الدراسات الوطنية قبل اجتماع اللجنة التي تنظر في أمر الموافقة خلاله بفترة معقولة تكفي لاستعراض المشاركين في اجتماع اللجنة لها قبل النظر فيها

ينبغي إفساح المجال لأي معترض على مقترح ما كي يعبر عن شواغله ويقترح تعديلات محتملة لصرف هذه الشواغل. فإذا لم تحظ التعديلات المقترحة بالموافقة، ينبغي ألا يعاد طرح نفس الشواغل في نفس الاجتماع

ينبغي أن تستند لجنة الدراسات الوطنية في تسيير أعمالها إلى توافق الآراء

يجب على لجنة القطاع المبادرة إلى معالجة النزاعات المنظوية على دعاوى بعدم تطبيق إجراءات لجنة الدراسات الوطنية بشكل سليم. ولا تخضع النزاعات حول أمور تقنية لعملية الطعون هذه

أمين لجنة الدراسات الوطنية X

ترقيم جميع وثائق لجنة الدراسات الوطنية X، حيث تشير "X" إلى رقم لجنة الدراسات المناظرة في قطاع تقييس الاتصالات (مثل وثائق المدخلات وتقارير الاجتماعات ووثائق المخرجات وجدداول الأعمال وتقويم الاجتماعات) بترتيب تسلسلي. وفيما يلي نسق مقترح:
NSG-Tx-yy (السنة في خانتيين) - N (رقم تسلسلي) - Rx (رقم المراجعة)

تعهد ديوان للوثائق يتضمن كحد أدنى:

رقم الوثيقة حسب ترقيم لجنة الدراسات الوطنية X

المصدر

العنوان

جهة الاتصال

تعهد قاعدة بيانات تضم نسخة إلكترونية من كل وثيقة من وثائق لجنة الدراسات الوطنية X

نشر تقويم لاجتماعات لجنة الدراسات الوطنية X لمدة سنة مسبقاً وتحديثها حسب الحاجة

التأكد من توافر مرافق المشاركة عن بُعد في اجتماعات لجنة الدراسات الوطنية X (مثل جسر المؤتمرات الهاتفية)

توزيع وثائق لجنة الدراسات الوطنية X أو نشرها

5.3. مكتب الأمانة

يمكن أن توفرها الجهة المسؤولة نفسها أو بموجب عقد مع منظمة خارجية.

ولا يسهم مكتب الأمانة في مضمون العمل المتعلق بقطاع تقييس الاتصالات، ولكنه ضروري لضمان سلاسة وكفاءة سير أعمال المنظومة بأسرها.

عندما تكون الموارد محدودة ويكون التمويل محدوداً، تكون وظائف مكتب الأمانة خفيفة على المستوى العام، ويمكن توفيرها من الموارد المتوفرة لدى الوكالة المسؤولة (RA) أو من الموارد الطوعية المقدمة من إحدى الوكالات الأخرى ذات الصلة. ومع تطور الأمانة الوطنية للتقييس وتوفر موارد إضافية، يمكن زيادة الوظائف التي

تتضمن مسؤوليات لجنة مكتب الأمانة

تعهد قائمة تعميم البريد الإلكتروني للجنة الاتحاد تتضمن: مسؤولي لجنة الاتحاد ولجنة قطاع تقييس الاتصالات ولجنة قطاع الاتصالات الراديوية ولجنة قطاع تنمية الاتصالات والمشاركين في لجنة الاتحاد والأطراف الأخرى المهمة التي تطلب إضافتها ومكتب الأمانة

تعهد قائمة تعميم البريد الإلكتروني للجنة القطاع تتضمن: مسؤولي لجنة الاتحاد ولجنة قطاع تقييس الاتصالات واللجان الفرعية المنبثقة من لجنة القطاع ولجان الدراسات الوطنية والمشاركين في لجنة القطاع والأطراف الأخرى المهمة التي تطلب إضافتها ومكتب الأمانة

إتاحة نموذج معياري لدواوين وثائق اللجان

إتاحة نموذج معياري لقواعد بيانات ووثائق اللجان

تقديم الوثائق التي تحظى بالموافقة إلى جهة التلقي الملائمة في قطاع تقييس الاتصالات قبل الموعد الأقصى المحدد لكل منها (انظر القسم "إعداد المساهمات وتقديمها إلى لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات" في الملحق بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأمانة الوطنية للتقييس)

معاونة رؤساء اللجان الوطنية حسب الحاجة

4. خارطة طريق للبلدان النامية لإنشاء أمانة وطنية للتقييس

يمكن اتخاذ الخطوات التالية بمجرد صدور قرار حكومي بتأسيس أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات للبت في المستوى الملائم للأمانة وتنفيذ ذلك. وبما أن هذا سيمثل مسلكاً جديداً في ذلك الوقت، فمن الوارد ألا تكون جميع عناصر أمانة وطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات موجودة بعد، ويمكن تنفيذ الخطوات المبدئية أثناء النظر في إعداد العناصر الدائمة لتنفيذها في المستقبل.



الخطوة 1:

تبيّن إن كان ثمة تشريع تمكين ينيط المسؤوليات المتعلقة بالاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات بمنصب أو كيان حكومي محدد.

• فإن وجد أن هذا الاختصاص موجود بالفعل، اضطلع ذلك الطرف بدور الوكالة المسؤولة عن الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات.

• وأما إن لم يوضع لهذا الاختصاص محل بعد، أو إذا كان الموقف غير واضح، فينبغي أن تتفق الجهات الحكومية العاملة في مجالات تتعلق بالاتصالات والتنظيم والشؤون الخارجية فيما بينها على الجهة التي تضطلع مؤقتاً بدور الوكالة المسؤولة حتى يرسى ذلك الاختصاص القانوني بشكل أوضح. ومن نقاط البداية المحتملة تكليف الجهة الحكومية المثبتة بالفعل في الدليل العالمي للاتحاد⁵.

الخطوة 2:

تبيّن إن كان ثمة موارد بشرية كافية.

• تبني هذه المبادئ التوجيهية على إدراك أن كثير من البلدان النامية ليس لها من الموارد البشرية المحددة لقطاع تقييس الاتصالات إلا القدر المحدود، إن وجد أصلاً، وقد انعكس ذلك على تصميم الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على المستوى العام بحيث تقوم على هيكل تنظيمي مستوي غاية في البساطة. فلا يضم هذا الهيكل إلا مستوى تشغيلياً وحيداً، وهو المتمثل في اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات (لجنة القطاع)، التي تباشر جميع الوظائف الاستشارية المتعلقة بأول تفاعل للدولة العضو مع قطاع تقييس الاتصالات. ومن الممكن أن تضم لجنة القطاع المشاركين حالياً في أمور تقنية و/أو سياساتية خاضعة للدراسة في قطاع تقييس الاتصالات، ويمكن عقد اجتماعاتها متى ما اقتضت الحاجة ذلك. وتقدم لجنة القطاع مشورة وتوصيات للجهة المسؤولة التي تمثل الدولة العضو لدى الاتحاد. ولن يخصص لهذه الأنشطة في بادئ الأمر موارد بشرية جديدة إلا القليل جداً، ويمكن أن توفر الوكالة المسؤولة الحد الأدنى من مساندة مكاتب الأمانة الملائم لمرحلة البداية هذه.

⁵ يحتوي الدليل العالمي للاتحاد (<http://www.itu.int/en/membership/Pages/global-directory.aspx>) على معلومات

تفصيلية عن العناوين البريدية لمسؤولي الاتصال في الدول الأعضاء في الاتحاد.

- الاجتماع بجهات حكومية أخرى وممثلين عن القطاع الخاص، سواء كانوا أعضاء في قطاع تقييس الاتصالات أو لا، لعرض خطط إنشاء الأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات واستخراج التزامات بالإسهام بموارد لمساندة العملية الوطنية والمشاركة فيها.
- التماس ترشيحات للمناصب الرئاسية للجان المناسبة.

الخطوة 3:

تبيّن إن كان ثمة موارد مالية كافية.

- وينبغي النظر في تحديد مجموعة أو شركة محلية تدعم بالفعل مؤسسات وطنية منخرطة في أمور تقنية، مثل أنشطة التقييس المحلية، أو كيانات تقدم دعماً لوجستياً للغير لتنظيم اجتماعات وتعهد الوثائق وتعهد المواقع الإلكترونية. ومن الممكن أن تكلف الوكالة المسؤولة مؤسسة من هذا القبيل بأداء وظائف مكتب الأمانة اللازمة للأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات.
- ربما لا يلزم وضع ميزانية مخصصة للأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات ما بقيت على المستوى العام، لأن ذلك قد لا يتطلب أي موارد معتبرة خلاف ما يبذله الأفراد المشاركون في هذه المرحلة التأسيسية من أوقاتهم. غير أنه ينبغي التأهب لتغيير هذا الوضع بعد فترة قصيرة من دوران عجلة العملية الوطنية، وينبغي إذاً أن يكون التمويل من أوائل القضايا التي تعالج.



أما إذا كانت الدولة العضو قد شاركت من قبل في أنشطة جارية ولجان دراسات لقطاع تقييس الاتصالات، فلها أن تختار تنفيذ أمانتها الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات على المستوى العام، بعملية وطنية "خفيفة"، أو على مستوى لجان الدراسات لتصيب ترتيبات التحضير والمشاركة القائمة لديها بصيغة نظامية وتحقق لها قواماً متماسكاً. وتكمن الميزة في مستوى لجان الدراسات فيما يجلبه تشكيل لجان دراسات وطنية تناظر لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات من زيادة في الاستقرار والاستمرارية، وهذان عاملان مهمان لتحقيق النجاح في التقييس.

الخطوة 4:

تعيين طاقم مساندة ومكتب أمانة.

- تعين الوكالة المسؤولة أفراداً (من موظفيها أو موظفي جهة حكومية أخرى، حسب الاتفاق على الصعيد الوطني) يتولون مهام المساندة للأمانة الوطنية للتقييس.
- تعين الوكالة المسؤولة أفراداً حكوميين أو تتعاقد مع مؤسسة أخرى لتؤدي دور مكتب الأمانة بالنسبة إلى الأمانة الوطنية للتقييس.

الخطوة 5:

تشكيل اللجان اللازمة وتعيين رؤسائها.

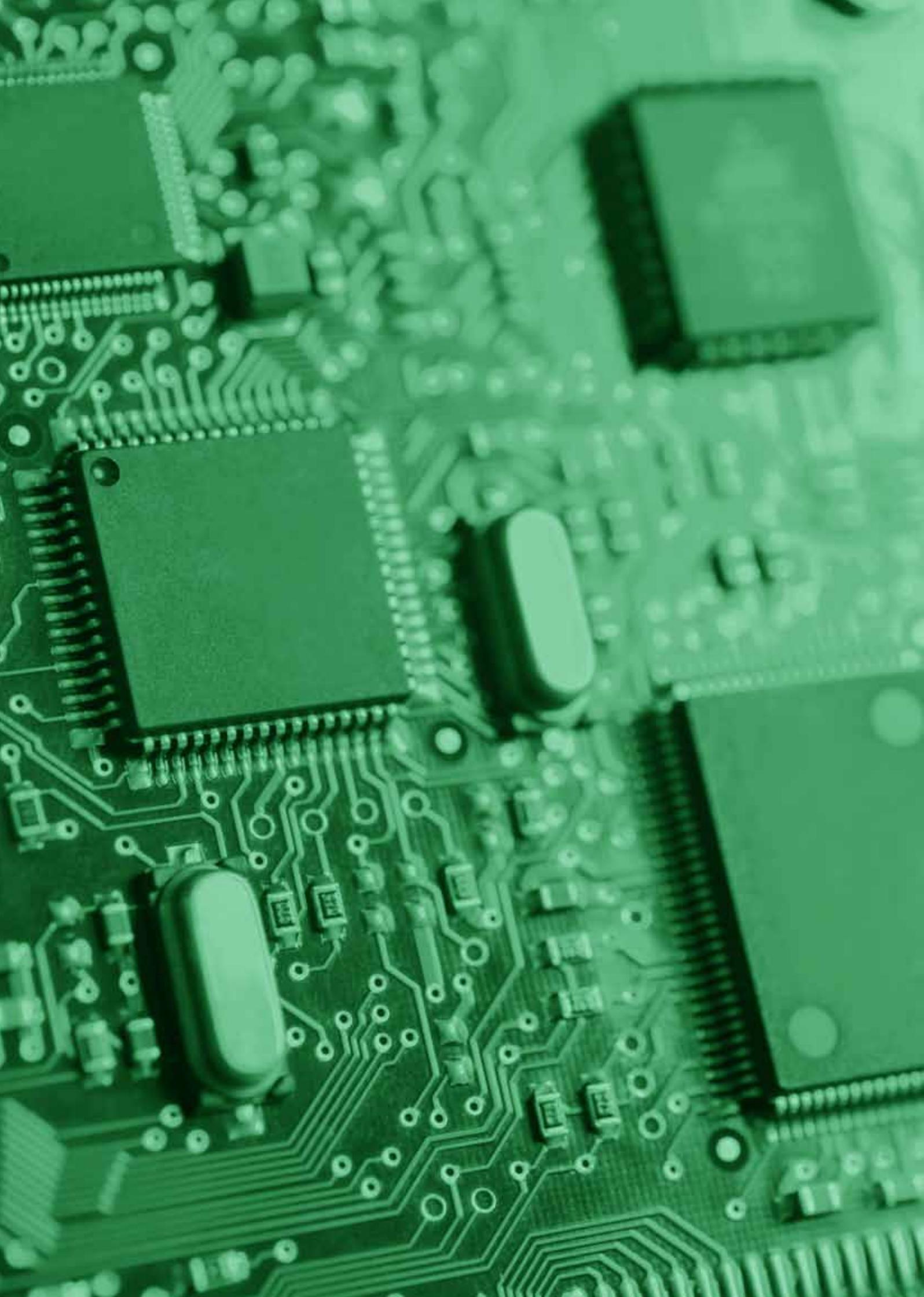
اعتماداً على الخيار المتخذ من بين المستوى العام ومستوى لجان الدراسات ومستوى القطاع الشامل:

- تعلن الوكالة المسؤولة عن إنشاء لجنة الاتحاد ولجنة القطاع وتعين رئيسيهما، حسب الاقتضاء.
- يعلن رئيس لجنة القطاع عن إنشاء لجان الدراسات الوطنية ويعين رؤسائها، حسب الاقتضاء.

الخطوة 6:

بدء التشغيل.

- تكلف الوكالة المسؤولة لجنة القطاع، على سبيل المثال، أو كياناً مناظراً غيرها بصياغة مشروع القواعد الإجرائية للأمانة الوطنية للتقييس من أجل قطاع تقييس الاتصالات وعرضه على الوكالة المسؤولة للموافقة عليه.
- ويبلغ الاتحاد وقطاع تقييس الاتصالات بأسماء مسؤولي الاتصال الملائمين من أجل التواصل بين الاتحاد والدولة العضو (انظر القسم 5 أدناه).



5. جهات الاتصال

أو تسمية مسؤول اتصال معني بعملية الموافقة البديلة لكل لجنة من لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات ولكل مجموعة إقليمية وللفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات. ولتعيين مسؤولي اتصال معينين بعملية الموافقة البديلة أهمية بالنسبة إلى الأعضاء، حيث إنه لا يجوز تقديم رد رسمي على أي من إخطارات عملية الموافقة البديلة إلا من خلال مسؤول الاتصال المكلف. وجدير بالملاحظة أنه يمكن تضمين اسم مسؤول اتصال تقني أيضاً مع رد الدولة العضو على أي إخطار متعلق بعملية الموافقة البديلة باعتباره الشخص الذي يُرجع إليه من أجل عملية حسم التعليقات.

ويمكن إرسال إخطار بنشر إخطارات عملية الموافقة البديلة إلى أي عنوان آخر مطلوب من عناوين TIES.

ويمكن إجراء عمليات تحديث لمعظم مسؤولي الاتصال هؤلاء في أي وقت من خلال النموذج الإلكتروني الموجود في العنوان:

<http://www.itu.int/en/ITU-T/info/Pages/circulars.aspx>

ويبين الملحق بالمبادئ التوجيهية (المتاح كوثيقة مستقلة) تقديرات لحجم المخاطبات التي ينبغي للجهة المسؤولة ومسؤولي الاتصال الاستعداد لتناولها خلال فترة دراسية تقليدية مدتها أربع سنوات، بما في ذلك الرسائل المعممة والرسائل الجماعية وإخطارات عملية الموافقة على التوصيات، وقد يبلغ عدد هذه 500 مخاطبة تقريباً كل 4 سنوات.

يطلب الاتحاد بشكل دوري بيانات عن الدولة العضو وأسماء من حولتهم الدولة العضو بالمشاركة في أعمال الاتحاد باسم الدولة العضو. ومن بين أهداف جمع هذه المعلومات إعلام قطاع تقييس الاتصالات بأسماء مسؤولي الاتصال لمختلف الأغراض وبيانات الاتصال بهم.

وفي بداية كل فترة دراسات مدتها أربع سنوات، يتلقى كل من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية المشاركة رسالة معممة طلباً لأسماء مسؤولي اتصال مثل:

- اسم مسؤول الاتصال المعني بمشاركة المؤسسة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات.
- أسماء مسؤولي الاتصال المعنيين بالتخاطب مع قطاع تقييس الاتصالات، حيث يتلقى هؤلاء الرسائل المعممة والرسائل الجماعية والتقارير.
- اسم مسؤول اتصال وعنوان بريدي لتسلم نسخة ورقية من الرسائل المعممة والرسائل الجماعية والتقارير، علماً بأن هذه الخدمة اختيارية، أي أن إرسال النسخ الورقية مرتهن بطلب ذلك.
- مسؤول اتصال نظام TIES - هذا هو الشخص الذي يُرجع إليه للموافقة على طلبات من أفراد بتعيين معرف هوية وكلمة مرور على نظام TIES في إطار عضوية الدولة العضو.
- مسؤولو اتصال معينون بعملية الموافقة البديلة - يمكن تعيين مسؤول اتصال واحد ليتلقى جميع الإخطارات المتعلقة بعملية الموافقة البديلة



المختصرات

مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد	Plenipot	عملية الموافقة البديلة	AAP
مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد	PP	سد الفجوة التقييسية	BSG
الوكالة المسؤولة المعنية بالاتحاد	RA	دستور الاتحاد	CS
اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع الاتصالات الراديوية	R-NAC	اتفاقية الاتحاد	CV
لجنة فرعية	SC	اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تنمية الاتصالات	D-NAC
لجنة دراسات	SG	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
عضو القطاع	SM	الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU
عملية الموافقة التقليدية	TAP	قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد	ITU-D
خدمات تبادل معلومات الاتصالات	TIES	قطاع الاتصالات الراديوية للاتحاد	ITU-R
اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بقطاع تقييس الاتصالات	T-NAC	قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد	ITU-T
الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات	TSAG	الدولة العضو	MS
مكتب تقييس الاتصالات	TSB	اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بالاتحاد	NAC
فرقة عمل	WP	لجنة الدراسات الوطنية المعنية بلجنة الدراسات x لقطاع تقييس الاتصالات	NSG x
الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات	WTSA	لجنة الدراسات الوطنية	NSG

الاتحاد الدولي للاتصالات، التزام بتوصيل العالم

الاتحاد الدولي للاتصالات
قطاع تقييس الاتصالات

Place des Nations
CH-1211 Geneva 20
Switzerland
Telephone: +41 22 730 6082
Fax: +41 22 730 5853
E-mail: tsbspd@itu.int
www.itu.int

ISBN: 978-92-61-14756-3



9 789261 147563

طُبع في سويسرا

2014، جنيف،

Photo credit:
©Shutterstock